



هيئة العمل المشترك



رؤية سياسية مرحلية مشتركة بين حزب الجمهورية واللقاء الوطني الديمقراطي صادرة عن هيئة العمل المشترك بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١٨.

هذه الرؤية هي حصيلة نقاش وجهد جماعي شارك فيه أعضاء من حزب الجمهورية واللقاء الوطني الديمقراطي، وصاغت نتائجها هيئة العمل المشترك في نهاية شهر آذار/ مارس ٢٠١٨، وصدرت هذه الرؤية بشكل نهائي بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١٨، وذلك بعد أن خضعت لمراجعة وتدقيق شاملين.

هذه الرؤية مطروحة للرأي العام، ولجميع القوى السياسية السورية ومنظمات المجتمع المدني، بهدف إطلاق حوار ديمقراطي جدي حولها، ومن أجل تقديم أفكار جديدة يمكن الاستفادة منها في تطويرها، آمليين أن تكون دائماً موضوعاً للنقد من جميع السوريين، فمن دون النقد لا يمكن لنا أن نتطور ونرتقي، وبما يخدم إنهاء نظام الاستبداد، وتحقيق الاستقلال الثاني، ووضع بلدنا على مسار تحقيق الانتقال السياسي والتغيير الوطني الديمقراطي.

تتضمن هذه الرؤية السياسية المشتركة مقاربات حول الواقع السوري الراهن، وتتألف من خمسة أقسام هي: مسارات الثورة السورية، وقضايا التنوع والتعددية، والمرحلة الانتقالية، ومسارات المستقبل، وسورية المنشودة.



هيئة العمل المشترك



القسم الثالث

رؤيتنا إلى المرحلة الانتقالية والعدالة الانتقالية

أولاً: مرتكزات أساسية في رؤيتنا إلى المرحلة الانتقالية

- ١) أهداف المرحلة الانتقالية
- ٢) الدعم المطلوب، إقليمياً ودولياً للمرحلة الانتقالية
- ٣) هدف عملية التفاوض بين النظام السوري والمعارضة السورية
- ٤) عقدة رأس النظام
- ٥) التمثيل خلال المرحلة الانتقالية

ثانياً: رؤيتنا التقنية والزمنية إلى المرحلة الانتقالية

- ١) أساس الحل السياسي ومنطلقه
- ٢) محيّدات أولية لبدء الحل السياسي
- ٣) توفير علامات الثقة بالحل السياسي
- ٤) المرحلة الانتقالية
- ٥) نهاية المرحلة الانتقالية

ثالثاً: أهمية برنامج العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية خلال المرحلة الانتقالية

- ١) مفهوم العدالة الانتقالية
- ٢) استراتيجيات وآليات تحقيق العدالة الانتقالية
- ٣) تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في سورية

القسم الرابع

مسارات المستقبل واحتمالاته

أولاً: المشهد المرهني

ثانياً: مهمات واستراتيجيات مركزية مستقبلية على جدول أعمال الحركة السياسية والمجتمع المدني

القسم الخامس

سورية التي نريد

أولاً: مرتكزات ومنطلقات

ثانياً: المبادئ الضامنة للدولة المنشودة

القسم الأول

النظر إلى الثورة السورية ومساراتها وأخطائها

أولاً: مشكلات في الوعي والممارسة

- أ) ضعف الفكر والتنظيم والتقاليد السياسية
- ب) غياب البوصلة الفكرية السياسية
- ت) ضعف الثقافة الديمقراطية
- ث) غياب التنظيم وخطط العمل
- ج) افتقاد التواضع بمعانيه الأخلاقية والسياسية
- ح) ظواهر فردية مدمرة

ثانياً: خطاب غير سياسي أو غير وطني

- ١) خطاب شعوي
- ٢) خطاب أيديولوجي
- ٣) خطاب طائفي
- ٤) خطاب "المظلوميات"

ثالثاً: أوهام سياسية بحكم ضعف القراءة التاريخية والسياسية للواقع

والسياسية للواقع

القسم الثاني

القضية الكردية في سورية (مقدمة لفهم قضايا التنوع والتعددية التي نريد)

أولاً: مقدمة

ثانياً: رؤيتنا إلى قضية الإثنيات والاندماج الوطني

- ١) الأقلية والأكثرية ومفهوم الشعب
- ٢) المواطنة وحقوق الجماعات
- ٣) الوحدة الوطنية والاندماج الوطني
- ٤) العروبة والكردية
- ٥) حق تقرير المصير
- ٦) العصبية والتنظيمات السياسية الحديثة

ثالثاً: سورية المنشودة والقضية الكردية

رابعاً: السريان الأثوريون



هيئة العمل المشترك



القسم الأول

النظر إلى الثورة السورية ومساراتها وأخطائها

كي نفهم حقيقة الوضع في سورية اليوم، والإحاطة بأسباب الأخطاء المرافقة للثورة في مظاهر متعددة، لا بدّ لنا من رؤية بعدين متلازمين، إذ إن الاكتفاء بأحدهما قد يؤدي إلى زيف الرؤية، وما يمكن أن تحمله من سوء في الممارسة أو من صعوبة في رسم صورة للوطن تليق بالسوريين.

البعد الأول من حقيقة الوضع في سورية: في الحقيقة ما كان لنظام الاستبداد أن يستمر لولا الثقافة الاستبدادية المتأخرة الموجودة في المجتمع السوري في أحيازه ومستوياته كافة، وهذه الثقافة تجد تجلياتها في ميادين عديدة: في علاقة الأب بأبنائه، وعلاقة المعلم بالتلميذ، وعلاقة الرجل بالمرأة، وعلاقة الكبير بالصغير، وعلاقة رجل الدين بالناس، وعلاقة رئيس الحزب بأعضاء الحزب، وعلاقة شيخ القبيلة بأتباعه.... إلخ. فجميع هذه العلاقات سلطوية ولا تنتج إلا ثقافة استبدادية تشكل الأرضية الملائمة والتربة الخصبة لظهور نظام سياسي قائم على الاستبداد والفساد.

هذا يعني أن السوريين، بشكل أو آخر، يتحملون مسؤولية وجود النظام السوري واستمراره، ويتحملون بعض المسؤولية عن القبح المرافق لثورتهم، ومن ثمّ عليهم أن يعيدوا النظر في كل ما من شأنه إعادة إنتاج ظواهر الاستبداد في الدولة والمجتمع مستقبلاً، وهذا عمل طويل ويحتاج إلى استراتيجيات وبرامج عمل حقيقية على مستوى التربية والتعليم والمجتمع المدني والسياسة، وحتى على مستوى المؤسسة الدينية.

البعد الثاني من حقيقة الوضع في سورية: الثورة كالعامل الجراحي، يرافقها أو يتبعها اختلالات. وهذه الاختلالات الكريهة أو المربكة تتبع في شدتها وقوتها وسوءها درجة سوء النظام الذي قامت ضده هذه الثورة؛ فإذا كان النظام القائم على درجة عالية من السوء، فإن الثورة ضده ستحتوي من المساوئ والأخطاء و"القبح" ما يعبر عن الخراب الذي أدخله هذا النظام في المجتمع. بالتالي، فإن الأخطاء الحاصلة في مسار الثورة السورية هي دلالة، في أحد أوجهها، على درجة بشاعة النظام الذي حكم سورية مدة نصف قرن.



هيئة العمل المشترك



إن الأخطاء الحاصلة في الثورة لا تهين الثورة أو تقلل من شأنها، بل هي إداة للنظام ذاته. هذا ليس تبريراً لأخطاء الثورة كما يعتقد البعض بل تفسير لها، كما لا يعني السكوت عن هذه الأخطاء، بل ينبغي فضحها ونشرها على الملأ، وهذا هو الفعل الثوري الحقيقي، أي التخلص من أدران النظام وماضيه وبناء المواطن الجديد؛ فالثورة ليست لافتة نرفعها أو شعاراً نصدح به، بل هي فعل هدم وبناء متلازمين. لذلك، من المهم أن يكون التخلص من "القيح" على جدول أعمال الثورة في كل لحظة، بأن تكون نظرتنا إلى أنفسنا وتاريخنا وتجاربنا وممارساتنا موضع نقد وتصويب بشكل دائم.

أولاً: مشكلات في الوعي والممارسة

(١) ضعف الفكر والتنظيم والتقاليد السياسية

أظهرت المحطات السياسية كافة، منذ انطلاقة الثورة السورية وحتى اليوم، أن المعارضة السياسية السورية لم تكن مؤهلة فكرياً وسياسياً وإعلامياً وتنظيمياً، وأنها لا تزال تواجه النظام من دون رؤى أو خطط واضحة ومحددة، كما ظهر جلياً أن الانتصارات التي تحققت للثورة السورية، خاصة في سنتها الأولى، لم يكن فيها للمعارضة بتشكيلاتها السياسية كافة أي مساهمة جدية، إنما تحققت بفعل إصرار الثورة على الأرض، وبحكم الأداء السياسي والإعلامي الهزيل للنظام وأخطائه العديدة. ومن ثم، فإن المظلة السياسية التي يستحقها الشعب السوري، وبإمكانها أن تأخذ الثورة في اتجاه تحقيق أهدافها في الحرية والكرامة، لم تولد بعد، وسيظل إيجادها أمراً مشروعاً وضرورياً على الرغم من تعقد الوضع السوري وانفتاحه خلال السنوات الأخيرة على تدخلات خارجية عديدة.

(٢) غياب البوصلة الفكرية السياسية: إن البوصلة السياسية لا تتشكل من دون رؤية فكرية

سياسية، وأي ثورة هي في حاجة إلى الفكر والسياسة، فهما اللذان يسمحان بتكوين تصور واضح لكل ما يحيط بها ولكل ما تحتاجه: فهم اللحظة السياسية، التكتيك، الاستراتيجية،



هيئة العمل المشترك

القواسم المشتركة، المصالح العليا، المراحل والخطوات، عناصر الخطاب السياسي والإعلامي، تقاطع المصالح، الموقف السياسي والتحليل السياسي، آليات العمل، الأهداف المباشرة والأهداف البعيدة، العدو المؤقت والعدو التاريخي، موازين القوى الواقعية، الرأي العام، وسائل الضغط وحدوده، نضج الظروف، منطق العصر، تناقض الأيديولوجيا والسياسية، مراكمة الانتصارات الصغيرة، وفوق كل ذلك الصبر السياسي والذاكرة السياسية والقدرة على إنتاج الحلول والمبادرات في اللحظات السياسية العصبية.

لم تستطع أحزاب المعارضة التقليدية التي هشمها الاستبداد، أن تشكل مثل هذه البوصلة الضرورية، كما لم تستطع أن تقوم بهذا الدور التشكيلات المختلفة، من ائتلافات وهيئات ومجالس واتحادات ومنابر، كونها برزت بشكل اعتباطي وارتجالي، ولذلك سوف تبقى حالة الفوضى وتشوش الرؤية هي السائدة إلى حين إنضاج تجربة جديدة في العمل السياسي. البوصلة اليوم غائبة، والجميع مسؤول عن غيابها. ولا شك في أن الكثير من اللوم يمكن توجيهه إلى القوى الإسلامية، بحكم أنانيتها وعدم تقديمها المثل الجيد في آن معاً، إلى جانب انجرارها في محطات عديدة إلى خطاب مذهبي متوافق مع سياسات النظام وممارساته. لكن اللوم الأكبر ينبغي أن يوجه إلى النخب السياسية والثقافية التي تدعي التحلي بصفتي المدنية والديموقراطية، وهي التي عجزت عن الإمساك بالبوصلة في جميع اللحظات المفصلية، ولم تقم بواجبها في رسم أفق سياسي مختلف عما هو سائد، ولم تغلح في بناء لغة جديدة مناقضة لزمنا الاستبداد بجميع أشكاله.

٣) **ضعف الثقافة الديمقراطية:** فقد تكونت الثقافة السياسة للمعارضة السورية في ظل الاستبداد، وكان لها دور سلبي بارز في مسيرة الثورة؛ لذلك، فإن إحدى مهمات القوى السياسية تتمثل في إعادة تأهيل فكرها وممارساتها لتتوافق مع القيم والمبادئ الديمقراطية، وأداء دور رئيس في تعميم الثقافة التنويرية والديمقراطية في المجتمع، لأن الديمقراطية في الأساس ظاهرة



هيئة العمل المشترك



مجتمعية، فهي نظام للمجتمع إلى جانب كونها نظامًا للدولة. أي ينبغي الذهاب نحو شرح وتعميم المعاني العميقة لشعارات الحرية والكرامة ومدلولاتها السياسية وتجذير وتبيئة مفاهيم حقوق الإنسان والمجتمع المدني، فهذا هو ما يقطع الطريق على نمو ظواهر استبدادية أخرى.

(٤) **غياب التنظيم وخطط العمل:** هناك نقطة ضعف ملازمة للثورة منذ بدايتها وحتى اللحظة، وهي غياب التنظيم وخطط العمل، فقد كان وما زال نمط العمل السياسي المسيطر هو العمل على "السبحانية"، وهو نمط عمل خاص بـ "ال دراويش"، ويظهر في كل حركة وفعل ونفس، حيث لا وجود للخطة ولا لترتيب الأولويات ولا للحساب الزمني ولا للعلاقات المدروسة ولا حتى للتأمل ومراجعة الأداء. كما لم تستطع المعارضة بتلويحاتها كافة تكوين حالة تنظيمية متماسكة بالمعنى السياسي، حيث كانت النزعات الذاتية المدمرة والتحالفات الأنية الضيقة عنوانًا للحياة التنظيمية.

(٥) **افتقاد التواضع بمعانيه الأخلاقية والسياسية:** إن التواضع، بمعانيه الأخلاقية والسياسية، بداية جيدة للعمل المشترك والجماعي، وهذا يعني ضمناً ضرورة أن نترك للمستقبل مهمة تحديد قيمة أدوارنا جميعاً وفعاليتها، والانطلاق نحو التركيز على خدمة الهدف والعمل المشترك. لذلك لا تدل المنازعات التي حصلت على مستوى المعارضة إلا على قصر النفس وعدم الثقة بالذات وعدم الدراية بمسارات تطور التاريخ، خاصة أن مسار الثورة والوضع في سورية يتطلبان الاجتماع على رؤية سياسية جامعة، وليس التنازع على الشرعية والتمثيل.

(٦) **ظواهر فردية مدمرة:** كشفت سنين الثورة عن نواقص وثغرات وعيوب عديدة في المعارضة السياسية بالمجمل، ومنها: ظاهرة الكل ضد الكل، وحملات تشهير دائمة على مستوى الكتل



هيئة العمل المشترك



السياسية والأفراد، وظاهرة الذات الفردية التي تضع نفسها فوق الجماعة والبلد والثورة، والسعي إلى الكسب المؤقت والتنازع على المناصب على حساب الرؤية الاستراتيجية والسياسية، وظاهرة اختزال السياسة إلى مجرد "شعارات"، وظاهرة "الشبيحة الجدد" الذين يستندون إلى أرضية النظام السياسية ذاتها، وظاهرة "البلاهة السياسية" التي جعلت الجميع يعرف في كل شيء فجأة وبلا جهد.

ثانياً: خطاب غير سياسي أو غير وطني

لهذا الخطاب تجليات عديدة:

(١) **خطاب شعبي:** ليس من مهمة المعارضة انتهاج خطاب شعبي هاجسه كسب الشارع بأي طريقة كانت، أي التحول إلى مجرد جهاز لترديد مقولات الشارع، من دون تعديل أو تطوير أو إيضاح أو ترتيب، أو بشكل يتعارض مع المنطق السياسي؛ فأى قول للشعب هو قول غير نهائي، وأي تأييد من الشعب لفرد أو مجموعة هو غير مطلق. إذا كان السياسي أو المتقف يبني خياراته ومواقفه بالاستناد فحسب إلى رأي الناس في لحظة معينة فلا ضرورة لوجوده، إذ لا معنى لوجود المتقف أو السياسي إذا لم يكن قادرًا على التأثير في رأي الناس ومالكًا لرؤية استشرافية للمستقبل بعد فهمه واختزانه لمعطيات الحاضر، وهذا كان يعني ضرورة التمييز بين "الانحياز للشعب" و"الشعبوية".

(٢) **خطاب أيديولوجي:** وفي المقابل إذا كان هذا السياسي أو المتقف يبني خياراته استنادًا للأفكار والأيديولوجيات التي يحملها فحسب فهو حكمًا في عداد الموتى، ولا ينتج إلا سياسات مفقودة للحياة. لغة السياسة تتجاوز لغة الدعوة الأيديولوجية إلى دراسة منطوق الواقع واتجاهاته وميوله وإمكانياته، وتأخذ في الحسبان البشر وطاقتهم وأفكارهم والعقبات القائمة والآليات الملائمة.



هيئة العمل المشترك



السياسة تبحث عن بشر واقعيين، وعن إمكانات ومداخل واقعية، وعن استراتيجيات ومراحل وتكتيك، أي عن التفاصيل والآليات والمراحل والبرامج، أما الأيديولوجيا وأنصارها فلا يعرفون إلا الدعوة إلى الهدف بمنطق سحري وديماغوجي لا يقمّ ما هو مثير بل يساهم في زيادة التشويش والتعمية.

واحدة من المهمات المركزية هي امتلاك ناصية خطاب ثوري-سياسي عقلائي؛ وهو خطاب يجمع بين الجذرية والوضوح في الموقف السياسي، والحكمة والعقلانية في الأداء والخطاب السياسيين. والجذرية هنا هي الموقف السياسي الواضح والقطعي من حوادث الواقع، أما العقلانية فهي التعامل مع هذا الوضوح في الموقف السياسي بطريقة عقلانية تأخذ في الحسبان موازين القوى الواقعية، والاستمرارية في العمل من أجل تحقيق الهدف الواضح.

(٣) **خطاب طائفي:** يخطئ من يعتقد أن النظام السوري هو نظام طائفي خاص بطائفة دينية ما، فهو ليس نظام الطائفة العلوية أو نظام حكم الطائفة العلوية، لأنه لم يكن يوماً نظاماً في خدمة الطائفة العلوية. بل على العكس، كانت الطائفة العلوية ممسوكة أو مأسورة -ولا تزال- من قبل النظام الذي منع عبر نصف قرن عملية تشكل الهوية الوطنية السورية الجامعة. بمعنى آخر لم يكن نظام الحكم مسيطراً عليه من جانب العلويين، أي لم يكن نظام الحكم رهن إشارة العلويين أو الطائفة العلوية، إنما كان العلويون محتجزين كرهائن بيد نظام الحكم.

النظام السوري هو المولد الأساسي للتفكير الطائفي والمصدر الأول للممارسات الطائفية، فيما المصادر الأخرى تختص بها بعض أطراف المعارضة غير العاقلة التي تتعامل مع سلوك النظام بردّات فعل سطحية وغير متوازنة. هذا يعني أن جميع الطوائف الدينية في سورية لم تكن في يوم من الأيام مصدرًا للطائفية، وهي بريئة من كل الممارسات الطائفية، بينما كان المستوى السياسي (نظام الحكم وبعض أطراف المعارضة) هو المسؤول الأساسي عن جر المجتمع السوري برمته



هيئة العمل المشترك



إلى ما لا يريده. لذا تصبح إحدى مهام الثورة السورية، وفي سياق إعادة بناء الهوية الوطنية، هي تحرير الطائفة العلوية من أسر النظام الحاكم، فالدمج بين النظام الحاكم والطائفة العلوية هو خطأ سياسي قاتل، فضلاً عن كونه خطأ إنسانياً وغير أخلاقي!!

كل رسالة تطمين -من جانب العديد من الشخصيات وبعض أطراف المعارضة- إلى ما يسمى "الأقليات"، كانت في الحقيقة رسالة رعب، والسبب هو إما سوء الأداء في إيصال الرسالة أو عدم صدقية صاحب الرسالة. فالرسائل التي تتحدث عن (طوائف كريمة) في المجتمع السوري لم تكن أكثر من رسائل مبتذلة تؤدي مفعولاً عكسياً، لأنها تعبير في العمق عن منطلق طائفي في النظر إلى السوريين لا عن منطلق وطني.

إن مجرد اقتناع البعض بأن من واجبهم تقديم رسائل التطمين للآخرين يعني أنهم ينظرون إلى أنفسهم بأنهم أصحاب فضل وحق، فيما الآخرون ليس عليهم إلا الفرح برسائلهم "المطمئنة". كذلك، إن مجرد اقتناع البعض أنهم في حاجة إلى رسائل تطمين من الآخرين يعني أنهم ينظرون إلى أنفسهم بأنهم مواطنون هامشيون، فيما الآخرون -أصحاب الرسائل- هم أصحاب البلد.

الخطاب الوحيد المقبول هو الخطاب الوطني. وهذا الخطاب الوطني يفترض به ألا يخضع لأي ابتزاز من أي نوع كان، ويكفيه الحفاظ على جوهره الوطني والعمل في الاتجاه الصحيح.

٤) **خطاب "المظلوميات":** شعور "المظلومية"، الصادق أو المدعى، يقع في خلفية الكثير من مواقف وسلوكيات التجمعات والقوى القائمة، السياسية والمجتمعية والطائفية والعرقية، ولا شك في أن التوجهات المرتكزة على "المظلوميات" معيقة لأي عمل وطني في أي مستوى كان، فهي تخلق حواجز دائمة بين البشر، وتمنع تواصلهم وتشاركهم في تجاوز محن الحاضر وفي بناء المستقبل، فضلاً عن أنها تعمي البصر والبصيرة عن رؤية الواقع المتحول. عندما تكون مشاعر "المظلومية" مسيطرةً والأساس المحرك للخطاب والممارسة السياسية، فإن أصحابها سيكونون بالضرورة



هيئة العمل المشترك



عصابيين وموتورين ولا يحترم أحدٌ منهم أحدًا، ومفتقدين لحاسة السمع الضرورية لأي حوار، وستتشط لديهم آليات التصنيف المعيقة، وتتمو مظاهر التمرس وراء الأخطاء الذاتية، جنبًا إلى جنب مع تبادل الاتهامات والتخوين والتقليل من شأن الآخرين.

ثالثًا: أوهام سياسية بحكم ضعف القراءة التاريخية والسياسية للواقع

سيطرت أوهام عديدة، خلال السنوات الماضية، على عقول وسياسات المعارضة السورية، شكلت في المأل عقبات جدية أمام إنجاز تحليل صائب وممارسات واقعية مفيدة، وذلك بحكم ضعف قراءتها التاريخية والسياسية للواقع السوري والعلاقات الإقليمية والدولية، ومنها:

١- وهم حدوث تدخل عسكري خارجي أميركي بالمعنى المباشر لمصلحة الثورة السورية، ما وضع المعارضة دائمًا في حالة انتظارية غير فاعلة، ورهن نفسها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للسياسات الإقليمية والدولية.

٢- وهم بقدرة فصائل المعارضة المسلحة على الحسم العسكري، من دون وجود توافق دولي إقليمي، ومن دون تغيير خطابها وتطلعاتها، فضلًا عن اندراجها في جيش حقيقي منظم.

٣- وهم الاعتقاد بأن الوضع في سورية هو حرب طائفية أو مذهبية، إذ على الرغم من أن النظام وبعض المعارضة حاولا، ويحاولان، دفع الأمور في هذا الاتجاه، وعلى الرغم من وجود بعض الحوادث المستترة التي تدلل على ذلك، فإن العنصر الرئيس الذي ظلّ مسيطرًا على اللوحة العامة هو حرب من النظام ضد السوريين، وثورة سورية ضد النظام، وليس ضد طائفة معينة.

٤- وهم إمكانية زهاب أي طرف من أطراف المعارضة إلى التفاوض مع النظام من دون حفظ الحد الأدنى من تطلعات الثورة السورية، فالنظام بغروره وعنجهيته أغلق الباب على كل المعارضات الحقيقية على اختلاف توجهاتها.



هيئة العمل المشترك



٥- وهم استمرار النظام بكل آلياته وأجهزته وأركانه ورموزه، وهم زوال النظام بكل آلياته وأجهزته وأركانه ورموزه؛ فأى مرحلة انتقالية ناجحة وتحافظ على سورية كدولة لا بد أن تأخذ في الحسبان عدم إمكانية استمرار سورية من دون مشاركة جزء من النظام القائم في مرحلة انتقالية، وهذا الجزء يصغر أو يكبر استنادًا إلى موازين القوى على الأرض أولاً، وموازن القوى الإقليمية والدولية ثانياً.

٦- وهم الاعتقاد بإمكانية إقامة دولة إسلامية أو دولة خلافة في سورية، إذ سواء كان البعض مع هذا النمط من الدول أو ضده، فإنه غير ممكن في سورية، والنمطان الوحيدان اللذان يستطيعان جمع السوريين بتوسعهم الكبير هما الدولة الوطنية الديمقراطية والدولة الاستبدادية. الأولى تجمعهم بوصفهم مواطنين أحراراً، والثانية تجمعهم بوصفهم عبيداً كما كان في السابق، لكن هذه الدولة الأخيرة أصبحت مستحيلة.

٧- وهم إمكانية إقامة (دولة علوية) في سورية، فهي دولة غير قابلة للتطبيق أو الحياة، لا دولياً ولا اقتصادياً ولا جغرافياً ولا ديموغرافياً، والأهم أنها ستكون مرفوضة من الأغلبية العظمى للسوريين بكل انتماءاتهم، ومهما كانت مواقعهم واختلافاتهم.

٨- وهم الاعتقاد بقدرة الكرد في سورية على الانفصال عن سورية، وبناء دولة كردية، لأن هذا يحتاج إلى توافق روسي أميركي أولاً، وتوافق إيراني تركي عربي ثانياً، وكلاهما غير متوفرين، فضلاً عن عدم وجود عوامل مساعدة على الأرض جغرافياً وديموغرافياً، والأهم أن الأصوات الكردية الداعية إلى الانفصال لا تزال محدودة.

٩- وهم الاعتقاد أن سورية ستستقر مباشرة بعد رحيل النظام؛ فهناك ضريبة سندفعها، لكن يمكن التخفيف من حجمها بإجراءات وآليات عديدة يفترض أن تحوز على اهتمام كبير من الجميع، على أن العنصر الأساسي في تخفيف حجم الضريبة هو الطريقة التي سيغادر فيها النظام. يرتبط بذلك وهم آخر هو وهم القدرة على خلق سلم أهلي في سورية من دون تحقيق فكرة العدالة الانتقالية، أي لا يمكن تصور أن تتحقق حالة سلام مجتمعي ومصالحة وطنية حقيقية من دون ضمان جانبيين أساسيين هما: المحاسبة القضائية العادلة من جهة، والتعويض المادي والمعنوي للمتضررين من جهة ثانية.



هيئة العمل المشترك



١٠- وهم الاعتقاد بأن أهداف الثورة يمكن أن يتضافر حولها معظم السوريين وتتجح في اجتذاب بقية فئات المجتمع السوري من دون وجود قيادة سياسية حقيقية، موثوقة، وتحظى بالاحترام، وقادرة على بناء بوصلة سياسية حقيقية لجميع السوريين من جهة، وعلى ضبط إيقاع الثورة ومسارها وحركتها من جهة ثانية.

ويبقى الوهم الأكبر هو الاعتقاد بأننا نسير في الطريق الصحيح في الوقت الذي لا نزال نحمل فيه الأوهام السابقة في رؤوسنا، خصوصاً مع اكتشافنا عملياً أننا نصرف الكثير من وقتنا حول هذه الأوهام، نفكر فيها ونختلف حولها، ثم نتعارك وننقسم وننشظى استناداً إليها أو من أجلها، وتكون الحصيلة كوارث لا تنتهي، ولا نكتشف عبثية قناعاتنا وأعمالنا إلا بعد فوات الأوان.

القسم الثاني

القضية الكردية في سورية

(مقدمة لفهم قضايا التنوع والتعددية التي نريد)

أولاً: مقدمة

- ما زالت المنطقة أسيرة الترتيبات التي وضعتها الدول الكبرى في الماضي بكل ما تحمله وما يتداخل معها من مصالح وتوازنات ونزاعات وتناقضات محلية وإقليمية ودولية. وقد شاعت الظروف التاريخية والتحالفات الدولية أن تضع الشعب الكردي موزعاً بين عدد من البلدان، فأراضيه واقعة داخل أطر دول مستقل بعضها عن بعض. وما زالت قضيته أسيرة التوازنات والنزاعات الإقليمية والنظام الدولي، ومن ثم فإن حل القضية الكردية كقضية قومية عامة ليس مرتبطاً بسورية وحدها ولا بالعرب كلهم، إلا في حدود معينة، وإلا كطرف من عدة أطراف.



هيئة العمل المشترك



• إن منحى التطور العام لمعظم دول المنطقة العربية يتجه اليوم نحو التطور الديمقراطي، على المدى المتوسط والبعيد، وهذا التطور الديمقراطي سيعمل بالضرورة على تجديد الهويات الوطنية، ومن ثم فإن الصيغة التي ستكون عليها المسألة الوطنية في دول المنطقة العربية هي التي ستقرر جزءًا من مصير القضية الكردية بشموليتها.

• لا يمكن تحميل السوريين مسؤولية ما لاقاه الكرد في سورية من عسف وظلم على يد النظام السوري؛ فالنظام فرض على السوريين جميعًا، عربًا وكردًا، العزلة وعدم التواصل والتعرف إلى آلام وآمال بعضهم بعضًا، ولم يبدووا بكسر هذه القاعدة إلا مع بداية الثورة السورية، حيث شرعوا بالتعرف إلى بعضهم بعضًا للمرة الأولى، ودون حواجز، وصاروا يعرفون أنفسهم ويتواصلون، وينهون حقبة طويلة من الاغتراب والانعزال والجهل ببعضهم، وأخذوا يتفاعلون معًا ويتبادلون هوياتهم الجزئية ومعاناتهم وألامهم، ويستردون ذواتهم التي بددها القمع والاستبداد.

• الأحزاب السياسية العربية والكردية: لا شك في أن أيديولوجيات الأحزاب القومية العربية استبعدت الأكراد وأقصتهم من دائرة رؤيتها، ولم تر فيهم سوى أغيار، ومن ثم رأت في عدم الاعتراف بوجودهم الواقعي، ومن ثم بحقوقهم، هو الحل النهائي للمشكلة، لذلك لم تعترف بوجود مشكلة كردية في الواقع. كذلك فإن أيديولوجيات الأحزاب القومية الكردية لم تر في العرب سوى أغيار، وكانت هذه الأحزاب دائمًا عاجزة عن مقارنة المسألة الكردية مقارنة وطنية حقوقية.

وفي الحقيقة لا يمكن الحوار بين هاتين الرؤيتين.

تستحق القوى السياسية العربية والقوى السياسية الكردية في سورية النقد في ما يتعلق بطرق وآليات التعاطي مع القضية الكردية، خاصة ما يتعلق بتغليب الأيديولوجية على السياسة. فمعظم الخيارات السياسية والأيديولوجية للقوى السياسية في سورية، بل ولجميع فئات الشعب السوري، قد نمت وتكونت في ظل بيئة استبدادية، ولم يتح لهذه الخيارات بعد التكون في بيئة صحية. فما يحتاجه السوريون جميعًا هو



هيئة العمل المشترك



فسحة من الأمل والديمقراطية لإعادة تكوين قناعاتهم ورؤاهم، وإعادة النظر في هوياتهم الموروثة أو المشوهة، الأمر الذي يخفف من حدة الدفاع عن الموروثات ويرفع من سوية الدفاع عن الخيارات الحرة.

ثانياً: رؤيتنا إلى قضية الإثنيات والاندماج الوطني

(١) **الأقلية والأكثرية ومفهوم الشعب:** إن المنطق الذي يدّعي أن للأقلية/ أو الأكثرية، الإثنية أو الدينية، صوتٌ سياسي واحد، يفترض إمكانية تمثيله بأفراد أو تجمعات، هو منطق سطحي وساذج وخطير؛ ذلك لأنه يشذ عن أبسط حقوق التعبير السياسي، ويخلط بين الانتماء السياسي الحديث المُعرّف بدلالة دولة وطنية، والانتماء الإثني/ أو الثقافي والديني الذي يندرج في سياق المجتمع المدني: الذي يتعدد ثقافياً ودينياً وأيديولوجياً، ولكنه يندمج على المستوى السياسي في صيغة الشعب.

إن الرؤى التي تستند إلى منطلقات "أقلوية"، خصوصاً عندما تحمل في ثناياها حاجة دائمة إلى التميز والحماية، تقف عائقاً أمام تحقيق الاندماج الوطني. في المقابل، إن إحدى مهمات "الأكثرية" العددية هي الإعلاء من شأن المشروع الوطني، ليكون باباً مفتوحاً للعبور إلى الوطنية، والمواطنة المتساوية، والمساواة السياسية.

(٢) **المواطنة وحقوق الجماعات:** إن المواطنة جملة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتساوية تقابلها واجبات أخلاقية والتزامات قانونية، نعتقد أن هذه الحقوق هي حقوق أفراد وحقوق جماعات، والثانية مؤسسة على الأولى، ومن ثم فإن المساواة بين الأفراد، مواطني الدولة، تقتضي المساواة بين الجماعات الإثنية والدينية والمذهبية، بغض النظر عن عدد أفراد كل منها، لأن كثرة العدد أو قلته لا تضيف شيئاً إلى ماهية أي من هذه الجماعات ولا تنقص منها شيئاً، ولا تنتج منها أي نتيجة سياسية، إلا إذا كان هناك من يعتقد أن السياسة



هيئة العمل المشترك



استثمار في الكم الإثني أو الديني أو المذهبي، لإعادة إنتاج مبدأ الغلبة والقهر و"حق الأقوى" أو الأكثر عددًا، وهو ذاته مبدأ العصبية، الذي يحمل جرثومة الاستبداد، ويتناقض على طول الخط مع مبادئ العقد الاجتماعي والتشارك الحر.

الحقوق القومية المشروعة لا تتأسس واقعيًا إلا على الحقوق المدنية والحريات الأساسية ومبدأ المواطنة وسيادة القانون وعمومية الدولة؛ أي على نسيج اجتماعي وطني متماسك محكوم بحقيقة التنوع والاختلاف وبمبدأ الحرية.

(٣) الوحدة الوطنية والاندماج الوطني: ليس في عالم اليوم مجتمع نقي ومتجانس إثنيًا أو دينيًا أو مذهبياً؛ ومجتمعنا السوري ليس استثناءً. ويعلمنا تاريخ الأمم والشعوب المتقدمة أن الوحدة الوطنية إنما تتجلى في المجالين السياسي والحقوقى، الأول تعبر عنه الدولة الحديثة (الجمهورية)، بما هي فضاء عام مشترك بين جميع مواطناتها ومواطنيها وبين جميع الفئات الاجتماعية بالتساوي، إثنية كانت هذه الفئات والجماعات أم دينية أم مذهبية أم طبقية. والثاني يعبر عنه الدستور، الذي تضمنه مؤسسة تشريعية تنتخب انتخابًا صحيحًا بصفة دورية، وقضاء مستقل استقلالاً تامًا عن السلطة التنفيذية.

هناك رؤية معيقة للاندماج الوطني، تتعامل مع الأقليات، والإثنيات والطوائف، على أنها هويات ثابتة وماهيات وجواهر مُعرّفة بذاتها. وتتغذى هذه الرؤية من خلال اعتبار العرق أو الدين أو المذهب هوية ومرجعية، وافتراس النقاء والتجانس فيها، ومرد ذلك إلى ضبابية الدلالات والمفاهيم وانتفاء الحدود، لا بين الأصل والهوية فقط، ولا بين الديني والسياسي فحسب، بل بين جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية المختلفة، وكذلك انتفاء الحدود بين الدولة والسلطة، وبين الدولة والمجتمع المدني. ينهض مفهوم الاندماج الوطني في مواجهة مفاهيم الصهر والتذويب، وهو مؤسس على المبدأ الديمقراطي، فقوام الوحدة الفعلية هو التعدد والتنوع والاختلاف والتعارض، وشتان بين معالجة مسألة الأقليات من منطلق الوحدة ومعالجتها من منطلق التجزئة والتذويب.



هيئة العمل المشترك



لا تفيد في بناء الوحدة الوطنية، لا عمليات الصهر والتنويب والتمثل، بالإكراه والقسر، ولا عمليات الإقصاء والاستبعاد والتهميش، على نحو ما جرى في سورية، وعانى منه السوريون، الكرد والآثوريون والتركمانيون، وغيرهم.

وعلى الرغم من ذلك، لا نزال نعتقد أن الروابط الوطنية التي أنتجتها تجربة تاريخية مشتركة يزيد عمرها على قرن من الزمن، وعززها الكفاح من أجل الاستقلال، ومن أجل المساواة والحرية والعدالة، ومناهضة الدكتاتورية والنظام الشمولي التسلطي الذي أقامته الشوفينية البعثية، وانتهى إلى حرب مفتوحة على الشعب وعلى القيم الوطنية والإنسانية، لا نزال نعتقد أن هذه الروابط قد جعلت من الكرد السوريين جزءاً من النسيج الوطني السوري، وأن القضية الكردية في سورية قضية وطنية سورية من الدرجة الأولى مبدأً ومآلاً، على قاعدة الحقوق المتساوية.

٤) **العروبة والكردية: الكردية، في نظرنا، كالعروبة في نظر الديمقراطيين العرب، فضاء ثقافي مشترك بين الكرد أينما وجدوا ومفتوح على الثقافات الأخرى وعلى القيم الانسانية العامة.** هذا الفضاء الثقافي المشترك لا يحتم قيام دولة كردية واحدة (نقية عرقياً)، مثلما لا يحتم الفضاء الثقافي العربي المشترك بين العرب، أينما وجدوا، قيام دولة عربية واحدة نقية عرقياً أيضاً، ما يعني أن حل القضية الكردية في سورية قد يكون مختلفاً عن حلها في العراق أو تركيا أو إيران. العرب والكرد عموماً مطالبون بإعادة تعريف وبناء هوياتهم في ضوء ما هم عليه وما يمكن أن يكونوا عليه، أي في ضوء ما ينتجون مادياً وروحياً اليوم وفي المستقبل، لا في ضوء ما كانوا عليه في الماضي.

٥) **حق تقرير المصير: حق تقرير المصير مبدأ اساسي من مبادئ حقوق الإنسان، بما هي حقوق أفراد وحقوق جماعات وأمم وشعوب، وهو ضمانة موضوعية سياسية وأخلاقية للتطور الديمقراطي**



هيئة العمل المشترك



الذي يوجب أن يكون الانتماء الوطني (=القومي) اختيارًا حرًا لا جبرًا أو اضطرارًا، وهو متصل أوثق اتصال بمبادئ الحرية والمساواة والعدالة، أو لا يكون؛ فلا يجوز تعليقه أو تجزئته في ظل نظام ديمقراطي مستقر، ولا يخضع لاعتبارات أيديولوجية بل ينبغي أن يكون مبدأ من مبادئ العقد الاجتماعي، تعبر عنه المبادئ الدستورية، التي تسن على أساسها التشريعات والقوانين، وتتخذ الإجراءات والتدابير، ولا يجوز أن تبت به سوى هيئة تشريعية منتخبة انتخابًا صحيحًا تستجيب لمطالب المواطنين، وهي التي تقرر مشروعية هذه المطالب، سواء تعلق الأمر بالإدارة المحلية الموسعة أو الفدرالية أو الحكم الذاتي. وهنا يصبح الأمر مرهونًا بإرادة المواطنين والمواطنات الكرد وإجماعهم أو ميل أكثريتهم إلى هذا الخيار أو ذلك.

(٦) **العصبيات والتنظيمات السياسية الحديثة:** إن العصبيات، الكبرى أو المحورية، كالعصبية "القومية" أو الدينية أو المذهبية، والعصبيات الصغرى أو الفرعية، كالعائلية والعشائرية، لا تزال من أهم العقبات في طريق التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع مدني حديث، وفي طريق بناء الجمهورية السورية دولة وطنية حديثة لجميع مواطنيها بالتساوي. ولعل أخطر ما في العصبية كان ولا يزال ممارستها في الحقل السياسي، الذي يفترض أنه حقل عام مشترك بين جميع السوريين بالتساوي. فالعصبية بيئة مواتية لإنتاج الاستبداد وإعادة إنتاجه، من حيث هي إنكار وتنكر لإنسانية الفرد وحرية، وتنكر للآخر المختلف وإنكار لحقوقه وهدر لكرامته الإنسانية. إن منطق العصبية وممارستها في الحقل السياسي كانا في أساس نشوء أحزاب ومنظمات "قومية" وأحزاب دينية أو مذهبية تحولت إلى نوع من عصبيات "حديثة" أسهمت في تعميق خطوط الفصل بين المنتمين إلى هذه الإثنيات والأديان والمذاهب. فلا فرق في المبدأ والأساس بين الأحزاب القومية والأحزاب الدينية أو المذهبية.



هيئة العمل المشترك



في ضوء ذلك، نتطلع إلى إنتاج تنظيمات اجتماعية وسياسية حديثة لا تقوم على أسس أيديولوجية، عقائدية، عرقية أو دينية أو مذهبية، بل على أساس برامج وطنية وتنافس سلمي خلاق فيما بينها على تقديم ما هو أفضل للوطن والمواطن، تنظيمات اجتماعية وسياسية يدافع فيها العرب، بوصفهم الأكثر عددًا، عن حقوق الأكراد أو الآثوريين أو الأرمن أو الشركس أو التركمان أو غيرهم، مثلما يدافع هؤلاء أنفسهم عن حقوقهم. فلا نزال نرى أن على الأكثرية الإثنية أو الدينية أو المذهبية مسؤولية تاريخية، سياسية وأخلاقية، في تحقيق الاندماج الوطني واستيلاد الوطنية السورية مما هو مشترك بين الأفراد المختلفين والجماعات المختلفة.

ثالثًا: سورية المنشودة والقضية الكردية

- ١- تشكّل الدولة الوطنيّة الديمقراطية الحديثة الإطار السياسي والحقوقي الأرقى لتنظيم الحياة العامة في سورية، وسورية المستقبل هي لجميع السوريين على نحو متساو وعادل من دون تفاوت أو تفاضل، والانتماء إلى سورية هو القاسم المشترك بين السوريين، وليس هناك سوري أكثر سوريّة أو أقل من سواه.
- ٢- أيّ نظامٍ سياسي يستمد شرعيته من هيمنة أغلبية دينية، أو طائفية، أو أيديولوجية عرقية، إنما يقوّض الديمقراطية وينتهك كلّ نزوعٍ نحو المساواة.
- ٣- تاريخ سورية ليس تاريخ عرق بعينه أو دين أو مذهب دون سواه، بل هو تاريخ كل هذا التنوع الثقافي والسياسي والديني والاجتماعي.
- ٤- أمام الدولة السورية هناك شعب سوري، ومواطن سوري: وهذه الثلاثية (الدولة السورية، الشعب السوري، المواطن السوري) هي أساس ومنطلق التعاطي مع أي قضايا أو إشكالات مطروحة على السوريين.



هيئة العمل المشترك



٥- تمثل صيغ الإدارة الذاتية، واللامركزية الموسعة على أساس جغرافي، في السياق الديمقراطي، صيغاً من صيغ الاندماج الوطني الصحي القائم على الوحدة والتنوع، ويمثل حق تقرير المصير في ظل واقع مستقر وديمقراطي حقاً ثابتاً لا لبس فيه.

٦- واحدة من آليات الاندماج الوطني تتمثل في إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق جميع المواطنين ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين، وإعلان القطيعة مع الإجراءات العنصرية والسياسات الإنكارية تجاه الكرد، واستعادة عمومية الدولة وإعادة بناء الثقافة والهوية الوطنيتين على أسس ديمقراطية، وإعادة إنتاج مبدأ المواطنة في العلاقات الاجتماعية والسياسية.

رابعاً: السريان الأثوريون

يفرض نمط المقاربة العقلاني المستند إلى الفكر والسياسة والأخلاق، تعميم المنهج الذي يستند إلى الحداثة ومخرجاتها، والذي تستند إليه جميع مقارباتنا الفكرية والسياسية، والذي استخدمناه في مقاربة مسألة التعددية الإثنية في سورية. ومن هذه الزاوية نرى أن ما ينطبق على المسألة العربية، والكردية، والإثنيات السورية المتنوعة، ينطبق على الأثوريين السوريين أيضاً. ونجد في هذا التصور نقلة حضارية ضرورية من الانغلاق والتكور_أو من مبدأ التسامح السياسي في أحسن الأحوال، إلى التعددية بوصفها مبدئاً فكرياً وديمقراطياً يقوم عليه المجتمع والدولة. في الحقيقة إن هذه الروح الديمقراطية تبني الأسس السليمة للتعددية، وتمهد للتحويل الديمقراطي الذي يحقق طموح الجميع في الحرية والكرامة. فالمجتمع القومي المتجانس ثقافياً هو من حيث تعريفه بالذات مضاد للديمقراطية، التي لا تنمو إلا في وسط متنوع ثقافياً. ومن هنا فإننا نرى تلازماً بين الوعي الديمقراطي والاعتقاد بحقوق الأثوريين الثقافية، ومنها حق الاعتراف باللغة الأثرورية إلى جانب اللغة العربية والكردية. (وذلك ينطبق على الثقافات السورية جميعها ومنها الشركسية والتركمانية والأرمنية وغيرها من الثقافات).



هيئة العمل المشترك



القسم الثالث

رؤيتنا إلى المرحلة الانتقالية والعدالة الانتقالية

أدى التردد الدولي في إيجاد حل حقيقي للأزمة السورية إلى دخول سورية في نفق مظلم، وتحولها إلى ساحة صراع إقليمي ودولي. وأدى خيار السلطة العسكري الأمني إلى إطالة أمد الصراع واجتذاب الساحة السورية للتطرف والجهادية. هنا نؤكد على حل الأزمة السورية حلاً سياسياً، بقصد توفير الدم السوري ووقف الهدم والتدمير المادي والاجتماعي، والوصول إلى وضع يتيح للشعب السوري أن يقرر حاضره ومستقبله.

أولاً: مرتكزات أساسية في رؤيتنا إلى المرحلة الانتقالية

(١) أهداف المرحلة الانتقالية

- ١- تأسيس هيئة حكم انتقالي، ذات صلاحيات تنفيذية كاملة، ومؤسسات مساعدة لها: الحكومة الانتقالية، المجلس العسكري الأمني الانتقالي، المجلس الدستوري الأعلى الانتقالي، مجلس القضاء الأعلى الانتقالي... إلخ.
- ٢- إنهاء الصراع المسلح في سورية.
- ٣- إنهاء أي وجود أو تدخل أجنبي في سورية.
- ٤- توفير بيئة سياسية حيادية.
- ٥- بناء آليات مراجعة ومحاسبة ومراقبة، تتضمن:
 - أ. المجلس الدستوري الانتقالي الأعلى.
 - ب. مجلس القضاء الأعلى الانتقالي.
 - ج. عدالة انتقالية ومصالحة وطنية.



هيئة العمل المشترك



د. تعزيز دور المجتمع المدني والمرأة.

هـ. حرية الصحافة والإعلام.

٦- عملية حوار وطني، ومراجعة دستورية وتشريعية، خاضعة للموافقة الشعبية: دستور جديد، وقوانين جديدة للانتخابات والإعلام والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

٧- البدء بالترميم وإعادة الإعمار للمجتمع السوري، بما فيها عودة جميع اللاجئين.

٨- انتخابات حرة ونزيهة، على جميع المستويات: الرئاسية والبرلمانية والمجالس المحلية.

٢) الدعم المطلوب، إقليمياً ودولياً للمرحلة الانتقالية

لا يمكن حل الأزمة السورية -اليوم- من دون الدعم الإقليمي والدولي؛ فما عناصر ومعاني الدعم المطلوب؟

١. الإقرار بأن النقطة المركزية في الحلّ هي تحقيق انتقال سياسي في سورية، عبر تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية.

٢. سلامة وحرمة أراضي سورية، ومنع تقسيمها لأي سبب كان.

٣. انسحاب جميع القوات الأجنبية.

٤. إيقاف الدعم العسكري لجميع الأطراف.

٥. المساعدة في عودة اللاجئين والنازحين، وتعويضهم.

٦. المساعدة في إعادة الإعمار والترميم.



هيئة العمل المشترك



٣) هدف عملية التفاوض بين النظام السوري والمعارضة السورية

الانتقال السياسي هو النقطة الأساسية التي يُفترض مناقشتها بين وفدي النظام والمعارضة؛ وقد أشارت الخطوات الانتقالية، في بيان جنيف بوضوح، إلى ثلاث خطوات أساسية:

١- هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية كاملة، تستند إلى أساس من الموافقة المتبادلة التي سوف تكرس بيئة حيادية.

٢- عملية حوار وطني، ومراجعة دستورية وتشريعية خاضعة للموافقة الشعبية.

٣- حالما يتم تكريس نظام دستوري جديد، سيتم إجراء انتخابات متعددة الأحزاب، حرة ونزيهة، للمؤسسات والمناصب الجديدة التي سيتم تأسيسها.

يبدأ الانتقال السياسي في سورية بتأسيس هيئة الحكم الانتقالي، وسينتهي بعد انتخاب سلطة دستورية دائمة. أي: لا بدّ من الانطلاق من نقطة تشكيل هيئة الحكم الانتقالي. أما الانطلاق من نقطة تحديد المرجعية الدستورية للمرحلة الانتقالية؛ فستفتح نقاشاً لا ينتهي، وستكون وجهات نظر ممثلي النظام السوري محكومة بشكل أساسي بالسلطة القائمة؛ ما سيؤدي إلى عرقلة المفاوضات والانتقال السياسي. أما تشكيل هيئة الحكم الانتقالي أولاً، فإنه سيعطي المجال لحدوث تغيير في الولاءات ووجهات النظر بحيث تصبح أكثر حرية وأكثر قابلية للاستجابة مع الحاجات الوطنية.

٤) عقدة رأس النظام

نرى أنه يجب على بشار الأسد أن يرحل لأسباب عدة:

١- ارتكاب الأسد جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب: فهناك معلومات وصور كافية عما جرى، ولا يزال، من تعذيب مُمنهج، وقتل في سجون النظام، واستخدام آلاف البراميل المتفجرة، وتسببها في قتل وجرح وتهجير عشرات آلاف المدنيين، واستهداف المنشآت الصحية والخدمية والتعليمية،



هيئة العمل المشترك



والحاق الأذى المقصود بها، وكلها تُعدّ جرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم حرب؛ وهي فظائع كافية لإدانة الأسد، ولتحضير الأسس القانونية لمحاكمته، وأركان نظامه، يوماً ما، كما ينبغي أن تكون هذه الجرائم موانع أساسية من أي تطبيع "غربي" محتمل مع الأسد، أو قبوله في مرحلة انتقالية.

٢- وجود الأسد يعني استحالة تحقيق إجماع وطني سوري: يحتاج السوريون -بعد الكارثة التي حلّت بهم- إلى شكلٍ من أشكال الإجماع الوطني على شخصيات ومؤسسات حاكمة، وهذا غير ممكن في ظل استمرار الأسد في موقعه، خصوصاً أن نسبة كبيرة من الشعب السوري ترى أنه المسؤول الرئيس عن الكارثة، كذلك، فإنّ غياب الأسد عن المرحلة الانتقالية سوف يجعل ممثلي النظام السوري، في هيئة الحكم الانتقالي، متحرّرين من سطوة أجهزته الأمنية، وأقرب بالضرورة إلى التوافق مع الآخرين في الهيئة؛ لتحقيق إنجاز حقيقي على مستوى التوافق الوطني، والتقليل من المعوقات خلال المرحلة الانتقالية.

٣- وجود الأسد يشجّع استمرار العنف وحالة عدم الاستقرار: فمن جهة أولى، لن تهدأ أنفس كثيرٍ من السوريين، في ظل استمرار الأسد حاكماً، أو جزءاً من الحكم، وستظل هناك محاولات دائمة لاستخدام العنف في سبيل إبطائه، وقد يكون هذا العنف عشوائياً، وموجهاً بشكل طائفي؛ ما يمنع تحقيق الاستقرار؛ ومن جهة ثانية، ليس في قدرة الأسد، بعد الذي حصل في السنوات الماضية، أن يحكم، أو يشارك في الحكم، من دون أن يستمرّ في ممارسة الاعتقال والتعذيب والقتل، وهذا أيضاً مصدر لاستمرار العنف وعدم الاستقرار.

٤- الشعب السوري في حاجة إلى تحقيق مطلبه في إسقاط النظام بعد تضحياته: يحتاج الشعب السوري للاطمئنان والاطمئنان أن تضحياته ومعاناته، خلال السنوات الماضية، ليست بلا قيمة أو بلا نتيجة مرضية، وهذه القناعة وحدها التي تفتح طريق المصالحة الوطنية، وتستبعد ظواهر الحقد والكراهية والانتقام؛ ولن تتحقق هذه القناعة من دون رحيل الأسد، والحلقة الضيقة المحيطة به.



هيئة العمل المشترك



٥- وجود الأسد يعني استحالة محاربة الإرهاب: من دون رحيل الأسد، بعد ٤٦ عامًا من استيلاء عائلته على الحكم، ورحيل الحلقة العائلية الضيقة للنظام المحيطة به، والمسؤولة -معها- بشكل أساسي عمّا حلَّ بسورية في السنوات الخمس الأخيرة، من قتل وتعذيب وتهجير وتدمير، لا يمكن تحقيق أيّ تقدّم في عملية اجتثاث الإرهاب، ولا يمكن التسليم بإمكانية تحقيق أيّ حلّ سياسي في سورية ما لم يرحل.

٦- وجود الأسد يقدّم صورة سائنة عن عدم احترام العالم لحقوق الإنسان: إن استمرار الأسد في الحكم، أو كجزء منه، يقدّم صورة سيئة للعالم أجمع، وليس للسوريين فحسب؛ لأن استمراره يعني احتقار مبادئ حقوق الإنسان، وأن امتلاك القوة العسكرية هو أساس الحكم والعلاقات الدولية، وليس الحقوق والقانون الدولي الإنساني والشرعية الشعبية والدولية، كما يقدّم لجميع شعوب العالم صورة صارخة من صور إفلات المجرمين من العقاب؛ ما يؤدي -حكماً- إلى فقدان الثقة بمنظومة حقوق الإنسان كلها.

٥) التمثيل خلال المرحلة الانتقالية

يجب الأخذ في الحسبان، في المرحلة الانتقالية، مسألة تمثيل جميع المناطق الجغرافية والمحافظات السورية في هيئة الحكم الانتقالي ومؤسساتها المساعدة، لكن بحيث لا يكون هذا التمثيل مرتكزاً على اعتبارات طائفية أو عرقية أو أيديولوجية. أما في مرحلة ما بعد المرحلة الانتقالية؛ فسيكون الدستور الجديد ضامناً للمساواة بين المواطنين، وللعادلة بين جميع المحافظات والمناطق الجغرافية السورية، كما سيكون مناخ الحريات العامة، والحقوق المكفولة في الدستور لجميع فئات الشعب السوري، ضماناً قوية لتدارك ما وقع في حق بعض المناطق والفئات في سورية، من حيف وظلم؛ كذلك، فإن إقامة حكم لا مركزي إدارياً، يعطي مجالس الإدارة المحلية صلاحيات واسعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والخدمية، في المحافظات والمناطق السورية، ومن شأن ذلك أن يوفر أوسع تمثيل ومشاركة في الحكم الجديد.



هيئة العمل المشترك



ثانيًا: رؤيتنا التقنية والزمنية إلى المرحلة الانتقالية

(١) أساس الحل السياسي ومنطلقه

نرى أن جوهر الحل السياسي المنشود يقوم على رحيل الفئة الحاكمة (رئيس الجمهورية وعائلته وقادة الأجهزة الأمنية ووزير الدفاع ورئيس الأركان، وعدد من القيادات العليا في الجيش والأمن)، وتولية مناصبهم إلى من يليهم ممن لم يتورطوا في مجازر ضد الشعب السوري. ويمكن بعدها وضع تصور للمرحلة الانتقالية بالتشارك بين جسم معارض توافقي وقوي وحكومة النظام؛ إذ يتيح هذا الأمر حدوث تغيير في تفكير وأهداف معظم السوريين، وستخف العقبات أمام حدوث توافق سياسي عبر التفاوض، ومن دون رحيل الفئة الحاكمة ستبقى آفاق الحل السياسي موصدة سواء من خلال مؤتمر جنيف أو غيره.

(٢) محددات أولية لبدء الحل السياسي

١- التفاوض المباشر بين الجسم المعارض المعني وحكومة النظام بحضور ممثلين عن مجموعة العمل الدولية حول سورية، ويكون الطرفان مفوضين بصلاحيات كاملة.

٢- المرجعية القانونية للاتفاق: إعلان جنيف في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٤٢ الصادر في ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٢، قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٤٣ الصادر في ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١٢، قرار مجلس الأمن رقم ٢١١٨ الصادر في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ الصادر في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥.

٣- الغاية هي وضع برنامج تنفيذي وجدول زمني وآليات واضحة لمرحلة انتقالية، ويكون الاتفاق الذي يبرمه الطرفان ملزمًا للجميع من دون الحاجة إلى أي إجراءات مصادقة، وتكون الدول الخمس دائمة العضوية ضامنة للاتفاق.



هيئة العمل المشترك



٣) توفير علامات الثقة بالحل السياسي

- ١- إعلان فوري لوقف إطلاق النار بوجود آلية دولية فاعلة لمراقبة التزام جميع الأطراف.
- ٢- العمل على دفع القوى والجماعات المسلحة غير السورية للخروج من سورية بمساعدة الدول الخمس الدائمة العضوية.
- ٣- الإفراج عن المعتقلين كافة في سجون النظام السوري، وتحرير المختطفين من جانب أي مجموعات تابعة للنظام أو المعارضة.
- ٤- إتاحة وصول الإغاثة إلى المحتاجين في المناطق كافة، والسماح للمنظمات الإغاثية الدولية بالعمل داخل سورية من أجل إيصال المساعدات الإغاثية للمحتاجين.

٤) المرحلة الانتقالية

- ١- بالتوازي مع ما سبق يتم الإعلان عن بدء المرحلة الانتقالية بتشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات خلال ثلاثة أشهر من شخصيات مدنية وعسكرية من النظام والمعارضة، ويمكن أن يكون دستور عام ١٩٥٠ ناظرًا لعمل الهيئة، أو الدستور الحالي بعد تعطيل المواد الخاصة برئيس الجمهورية وعدد من المواد الأخرى ذات الصلة، أو إعلان دستوري يجري التوافق عليه.
- ٢- تتولى هيئة الحكم الانتقالي إدارة البلاد، وتعلن حال تشكيلها أن هدفها هو إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي تكون فيه الكلمة للشعب عبر صناديق الانتخاب ويتساوى فيه جميع المواطنين بالحقوق والواجبات بغض النظر عن الجنس والمذهب والقومية والمنطقة، كما تقوم تدريجيًا بخلق مناخ ملائم في جميع المناطق، يتيح للسوريين العودة إلى الحياة الطبيعية وعودة المهجرين.
- ٣- تؤلف هيئة الحكم الانتقالي عددًا من الهيئات والمجالس الضرورية لمساعدتها في عملها، وهي:



هيئة العمل المشترك



أ- مجلس عسكري أمني مؤقت: يتألف هذا المجلس من ضباط من الجيش النظامي والمنشقين، إضافة إلى ضباط أمن من الطرفين، وتتاطب به عملية إعادة بناء الجيش وهيكلته على أسس وطنية، وتخضع له جميع القطعات العسكرية والمجموعات المسلحة، وتكون مهمته حفظ الأمن والاستقرار وعودة الأمن إلى البلاد، كما يقوم بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية لتقوم بدورها على أساس وطني وتحت إشراف قضائي.

ب- هيئة قضائية دستورية عليا: تؤلف هيئة الحكم الانتقالي "هيئة قضائية عليا" من قضاة مستقلين معروفين بالكفاءة والنزاهة للرقابة على دستورية القوانين وفض المنازعات القانونية، وإصدار بعض التشريعات والقوانين التي يمكن أن تكون ضرورية خلال المرحلة الانتقالية، مثل قانون حديث وعادل للانتخابات البرلمانية.

ج- لجنة المصالحة الوطنية: تؤلف هيئة الحكم الانتقالي "لجنة المصالحة الوطنية"، وتضم ممثلين عن المجتمعين المدني والأهلي مثل منظمات رجال أعمال، والمزارعين والمعلمين والأساتذة والمحامين والمهندسين والأطباء والاقتصاديين ورجال الدين والشخصيات الاجتماعية والسيدات. وتضع هذه اللجنة برنامجاً للمصالحة الوطنية وإعادة السلم الأهلي ورأب الصدع الذي أصاب لحمة المجتمع، وإطلاق نشاط واسع للمصالحة الوطنية على مستوى المحافظات والمناطق بالطرق كافة.

٥) نهاية المرحلة الانتقالية

تقوم هيئة الحكم الانتقالي، بعد ٩ أشهر على الأكثر من مباشرتها لمهامها، بالتجهيز والإشراف على انتخابات لجمعية تأسيسية وفق قانون انتخابي عصري وعادل، وتجري الانتخابات تحت مراقبة دولية تضمن حريتها ونزاهتها في جميع المناطق، وتكون من مهمات هذه الجمعية إعداد دستور سوري عصري خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر من انتخابها.

وتُعلن هيئة الحكم الإنتقالي عن انتخابات برلمانية فور الانتهاء من الاستفتاء على الدستور المقدم من الجمعية التأسيسية خلال ثلاثة أشهر بحد أقصى، والإشراف على الانتخابات الرئاسية بعد ثلاثة أشهر من الانتخابات البرلمانية، وهنا تنتهي المرحلة الانتقالية.



هيئة العمل المشترك



ملاحظات:

- لا يحق لهيئة الحكم الانتقالي عقد أي معاهدات أو اتفاقات سيادية.
- لا يحق لأعضاء هيئة الحكم الانتقالي الترشح لأي انتخابات لمدة دورة واحدة، سواء الانتخابات البلدية أو البرلمانية، أو الرئاسية.

التحقيب الزمني للمرحلة الانتقالية:

المدة الكلية للمرحلة الانتقالية هي سنتان.

مرحلة تمهيدية: تبدأ من الشروع بالحل السياسي حتى تشكيل هيئة الحكم الانتقالي، ومدتها ٣ أشهر.

مرحلة تهيئة عوامل الاستقرار: تبدأ من تشكل هيئة الحكم الانتقالي حتى انتخابات الهيئة التأسيسية للدستور، ومدتها ٩ أشهر.

مرحلة الجمعية التأسيسية للدستور: مدتها ٣ أشهر، يقدم فيها دستور جديد، ويجري الاستفتاء عليه.

مرحلة البرلمان الجديد: تقوم هيئة الحكم الانتقالي بالإعلان عن انتخابات برلمانية فور الانتهاء من الاستفتاء على الدستور، ومدتها ٣ أشهر.

مرحلة الانتخابات الرئاسية: تشرف هيئة الحكم الانتقالي على انتخابات رئاسية بعد ٣ أشهر من الانتخابات البرلمانية.



هيئة العمل المشترك

الإطار الزمني	العمل أو المهمة	المؤسسات والهيئات المشكّلة	المسؤول عن تنفيذ العمل
المرحلة الأولى	خلال الشهر الأول، بعد تشكيل هيئة الحكم الانتقالي (TGB)*	هيئة الحكم الانتقالي	هيئة الحكم الانتقالي
	الأشهر: ٢ و ٣ و ٤، بعد تشكيل الهيئة (TGB)	تشكيل هيئات ومؤسسات مساعدة لهيئة الحكم الانتقالي	هيئة الحكم الانتقالي
	الأشهر: ٥ و ٦ و ٧، بعد تشكيل الهيئة (TGB)	تشكيل هيئات ومؤسسات مساعدة لهيئة الحكم الانتقالي	مجالس إدارة المحافظات اللجنة الوطنية لإعادة الإعمار وعودة اللاجئين والنازحين الهيئة الوطنية للمصالحة والعدالة الانتقالية هيئة مكافحة الفساد
	الشهران ٨ و ٩، بعد تشكيل الهيئة (TGB)	تشكيل هيئات ومؤسسات مساعدة لهيئة الحكم الانتقالي	اللجنة المركزية لإدارة الانتخابات
المرحلة المتوسطة	الشهران ١٠ و ١١، بعد تشكيل الهيئة (TGB)	قوانين جديدة للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام	المجلس الدستوري الأعلى الانتقالي، وهيئة الحكم الانتقالي
	الشهر ١٢، بعد تشكيل الهيئة (TGB)	الجمعية التأسيسية لوضع مسودة الدستور	المجلس الدستوري الأعلى الانتقالي، وهيئة الحكم الانتقالي
	الأشهر: ١٣ و ١٤ و ١٥، بعد تشكيل الهيئة (TGB)	وضع مسودة الدستور الجديد وعرضها للنقاش العام	الجمعية التأسيسية والمجلس الدستوري الأعلى الانتقالي
	الشهر ١٦، بعد تشكيل الهيئة (TGB)	الاستفتاء على مسودة الدستور الجديد	
المرحلة النهائية	الشهران ١٧ و ١٨، بعد تشكيل الهيئة (TGB)	انتخابات المجالس المحلية	
	الشهران ١٩ و ٢٠، بعد تشكيل الهيئة (TGB)	انتخابات مجلس الشعب**	
	الشهران ٢١ و ٢٢، بعد تشكيل الهيئة (TGB)	انتخابات رئيس الجمهورية من مجلس الشعب (نظام برلماني)، أو مباشرة من الشعب (نظام جمهوري)	مجلس الشعب المنتخب واللجنة المركزية لإدارة الانتخابات
	الشهران ٢٣ و ٢٤، بعد تشكيل الهيئة (TGB)	تشكيل مؤسسات جديدة	رئيس الجمهورية المنتخب



هيئة العمل المشترك



جدول مبسط، يوضح الإطار الزمني المقترح للمرحلة الانتقالية، ومهامها

* TGB = هيئة الحكم الانتقالي

** يجل مجلس الشعب المنتخب بعد جلسته الأولى محلّ هيئة الحكم الانتقالي، وتتحول الحكومة الانتقالية إلى حكومة تصريف أعمال

ثالثاً: أهمية برنامج العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية خلال المرحلة الانتقالية

(١) مفهوم العدالة الانتقالية

للعدالة الانتقالية في الحالة السورية معنى خاص، يضاف إلى معانيها العالمية، وذلك بحكم تعقيد الوضع السوري ومستوى العنف الممارس من النظام والتدمير الذي خلقه في المستويات كافة، سواء قبل الثورة أو بعدها، وبحكم وجود انتهاكات من أطراف أخرى ظهرت كردة فعل على سياسات النظام، لكنها أقل عدداً ومستوى بوضوح.

ربما لا نبالغ إن قلنا إن العدالة الانتقالية هي حجر الأساس لبناء نظام تعددي ديمقراطي يرسي دولة القانون والمؤسسات، وهي الضامن الرئيس للقطع مع الماضي وتجنّب البلاد أيّ نزعة للانتقام أو التشقي، فالمسألة تتجاوز مجرد العدالة لتشمل إعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطن. إنها برنامج للتحويل السلمي لمجتمع تعرض للاستبداد الشامل والتخريب الطائفي والعنقي والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان إلى مجتمع تسوده الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، من خلال عملية إزالة آثار حقبة الاستبداد وإعادة التوازن داخل المجتمع، باعتبارها الدافع لتلاحم الجميع من أجل بناء الدولة الجديدة.

(٢) استراتيجيات وآليات تحقيق العدالة الانتقالية

يهدف أي برنامج لتحقيق العدالة الانتقالية عادة إلى وقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، التحقيق في الجرائم الماضية، تحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ومعاقتهم، تعويض الضحايا، منع وقوع انتهاكات مستقبلية، الحفاظ على السلام الدائم، المصالحة الوطنية. ولتحقيق هذه الأهداف من المهم



هيئة العمل المشترك



اتباع الاستراتيجيات الآتية، مع ملاحظة أن هذه الاستراتيجيات لا تعمل بصورة منفصلة عن بعضها بعضاً، بل تعمل وفق رؤية تكاملية فيما بينها:

١- **المحاكمات:** والتحقيق في الجرائم بموجب القانون الدولي الملزم لدول العالم كافة، ومحاسبة المسؤولين عنها وفرض عقوبات عليهم، ولا يشترط أن يتم ذلك في محاكم دولية مثل المحكمة الجنائية الدولية مثلاً، ولكن يمكن تطبيقها في محاكم محلية أو وطنية.

٢- **لجان الحقيقة:** وهي هيئات غير قضائية تجري تحقيقات بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب، وإصدار تقارير بشأن سبل معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة، وتعويض الضحايا، وتقديم مقترحات لمنع تكرار الانتهاكات مستقبلاً.

٣- **تعويض الضحايا وجبر الأضرار:** ويشمل ذلك التعويض المادي والمعنوي المباشر عن الأضرار، ورد الاعتبار للضحايا، واستعادة ما فقد، إن أمكن.

٤- **الإصلاح المؤسسي:** ويعدّ أحد الآليات التي تحتاجها البلدان الخارجة للتو من قمع الديكتاتوريات خاصة، وذلك عبر إصلاح المؤسسات التي لعبت دوراً في الانتهاكات (المؤسسات العسكرية والشرطة والأمنية والقضائية)، فضلاً عن التعديلات التشريعية والدستورية.

٥- **إقامة النُصب التذكارية وإحياء الذاكرة الوطنية الجماعية:** كآلية لإحياء ذكرى الضحايا، والتأكيد المستمر على عدم الوقوع في الأخطاء ذاتها مرة أخرى، ورفع مستوى الوعي الأخلاقي بشأن جرائم الماضي.

٣) تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في سورية

تشمل المصالحة الوطنية الإجراءات والعمليات التي تكون ضرورية لإعادة بناء الهوية الوطنية على أسس شرعية وقانونية وديمقراطية. ويمكن القول إن المصالحة الوطنية هي أحد أهداف العدالة الانتقالية، وتكتسي هذه العملية أهمية شديدة في بلد متعدد الإثنيات والطوائف كسورية، خاصة أن النظام الاستبدادي قد عزز التحازات بين مكونات المجتمع السوري. كما تكتسي أيضاً أهمية خاصة في سورية بحكم التراكم



هيئة العمل المشترك



الكبير للانتهاكات بحق السوريين، أي انتهاكات نظام الأسد الأب ومن ثم نظام الأسد الابن، وصولاً إلى الانتهاكات الخطيرة منذ بداية الثورة السورية في آذار/ مارس ٢٠١١ وحتى الآن.

يختلف تطبيق العدالة الانتقالية من مجتمع لآخر تبعاً للظروف الخاصة، لكن فكرة العدالة الانتقالية تقوم على أساس تحقيق العدالة مهما كانت المصاعب والمبررات. ويمكن التأكيد على النقاط الآتية في سياق تطبيق العدالة الانتقالية في سورية بالاستفادة من التجارب العربية والعالمية:

١- أهمية السياقات الوطنية في تحديد مسارات العدالة الانتقالية، أي أهمية الاعتماد على الطاقات المحلية قدر الإمكان.

٢- الترابط القوي بين العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي وأهمية توافر الإرادة السياسية؛ والتأكيد على أهمية النظر إلى العدالة الانتقالية ليس كآلية لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فحسب بل وكآلية للتغيير نحو الديمقراطية.

٣- حيوية دور الفاعلين السياسيين في الانتقال الديمقراطي.

٤- مرتكزات العدالة الانتقالية المتمثلة في الكشف عن الحقيقة وجبر الضرر والمساءلة والمصالحة الوطنية وحفظ الذاكرة وعدم تكرار ما جرى.

٥- أهمية دور الضحايا في إنجاح تجربة العدالة الانتقالية.

٦- حيوية الدور الذي يمكن أن تؤديه الجمعيات المدنية في صيرورة العدالة الانتقالية.

٧- أهمية الحوار بين النخب والمكونات السياسية في المجتمع كخطوة نحو الانخراط في صيرورة العدالة الانتقالية. الدخول في حوار مع المجتمع، وخاصة من كانوا ضحية للنظام الاستبدادي السابق والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وضحايا الفساد، للتوصل إلى تحديد دقيق للمطالب والأولويات مع شرح حقيقة استحالة تطبيق كل آليات العدالة الانتقالية في الوقت نفسه وبشكل سريع.



هيئة العمل المشترك



٨- إن تحقيق العدالة الانتقالية يمثّل عملية تدريجية تستغرق سنوات. والمُهمّ في تطبيق آليات العدالة الانتقالية، تحديد الآلية التي يراها المجتمع أولوية قصوى ثم التي تليها في الأهمية، بشرط أن يظلّ الباب مفتوحًا أمام استكمال كل الآليات اللازمة لتحقيق العدالة الانتقالية وضمان زوال أسباب انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي.

٩- أهمية الإصلاح السريع لبنية وتركيبة ونظم الأجهزة القضائية والدستورية والقانونية، وأهمية سياسات إعادة هيكلة القوات المسلحة، وإعادة بناء مكونات وصلاحيات الأجهزة الأمنية، وضرورة الرقابة المدنية المفروضة على تلك الأجهزة خلال الفترة الانتقالية.

١٠- تشكيل لجنة المصالحة الوطنية التي يمكن أن يكون لها دور فاعل في تفكيك النظام القديم وإعادة الوئام والسلم ضمن المجتمع.

القسم الرابع

مسارات المستقبل واحتمالاته

سورية اليوم على مفترق طرق، ولا أحد يستطيع التكهّن بالمستقبل الذي ينتظرها، فالبلد مفتوح على مصراعيه لتدخلات عديدة، ومعارضتها لا تزال ممزقة وضعيفة ولم تستطع لأنّ تقديم البديل المناسب، وثمة أزمة إنسانية كبيرة، ملايين مشردة داخل وخارج البلد، وعشرات الآلاف من القتلى والجرحى على يد النظام وجيشه وأجهزته الأمنية و"دفاعه الوطني" وشبيحته، إضافة إلى المجموعات والجماعات التي استجلبها من الخارج (حزب الله والمليشيات العراقية)، فضلاً عن عشرات الآلاف من المعتقلين والمختطفين والمختفين، وتدمير العديد من المدن والقرى، ويضاف إلى ذلك دخول جماعات متطرفة (كتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، جبهة النصرة) على الخط من كل حذب وصبوب تنتحل خطابًا طائفياً، وتمارس بدورها القتل والتعذيب وفرض معتقداتها على الآخرين.



هيئة العمل المشترك



أولاً: المشهد المرهلي

(١) الاستعصاء وضعف احتمالات نجاح الحل التفاوضي والمبادرات السياسية: لا يمتلك النظام السوري لا النية ولا القدرة على السير في حل سياسي؛ فالنظام في طبيعته استبدادي ومغرور، ولا ينظر إلى سورية والسوريين إلا من زاوية بقاءه، وحتى عندما يطرح مقولة "الحوار" فهو لا يعني من خلالها أبعد من جلب الآخرين إلى ساحته ووضعهم تحت خيمته واندراجهم في الآليات التي شيدها طوال نصف قرن، مع إجراء بعض التعديلات التي لا تمس بجوهر النظام، وسيظل يعرض "الحوار" بمنطق أنه صاحب البلد، والآخرين هم مجرد ضيوف فيه.

لا يستطيع النظام الذهاب نحو حل سياسي حقيقي وجدي، لأن هذا متخارج مع طبيعته وبنيته من جهة، ولأن أي حل سياسي جدي كفيل بهدم كل أركان النظام من جهة ثانية. فالحوار الحقيقي والتعددية والاعتراف بالآخر وحقوق الإنسان والجماعات، كلها غير واردة في قاموسه، وليس لها دلائل أو نقاط ارتكاز في كل تاريخه. لذلك، هو لا يتقن التعامل مع ظواهر الاحتجاج الشعبي والمعارضة والثورة إلا بالقتل والاعتقال والتعذيب والتشريد وهدم البيوت، وهو لا يريد من المجتمع السوري إلا أن يكون متقرباً وصامتاً ومباركاً لكل ممارساته.

إن أبرز ما يميّز الوضع السوري اليوم هو الاستعصاء وعدم وجود آفاق واضحة. لا السلطة ولا القوى الحليفة لها من الدول (روسيا وإيران) والمليشيات الطائفية (حزب الله والمليشيات العراقية)، ولا الحراك الشعبي السلمي ولا المعارضة العسكرية ولا الفصائل الإسلامية والجهادية ولا القوى الكردية المسلحة، ولا القواعد الأميركية، قادرة على فرض وضع نهائي.

(٢) هشاشة "الانتصار" المزعوم للنظام السوري: صحيح أنه في ظل المشاركة العسكرية الروسية، سيصبح احتمال فرض سيطرة النظام العسكرية على رقعة واسعة من سورية أمراً وارداً، لكن هذا لن يحقق له الانتصار الذي يزعمه، خصوصاً مع: ١- استمرار وجود جيوب للمعارضة المسلحة، ووجود قوى عسكرية أخرى (قوات سورية الديمقراطية) تعمل لفرض وجودها، ٢- غياب القدرة على الاستثمار السياسي لهذا "الانتصار" لدى النظام وروسيا وإيران، ٣- عدم إقرار أميركا



هيئة العمل المشترك



وأوروبا بهذا "الانتصار"، ٤- تعقد الوضع العسكري في ظل الاحتلالات المتعددة (روسيا، إيران، تركيا، أميركا، الميليشيات الطائفية)، والرفض الإسرائيلي للوجود الإيراني في سورية، ٥- تهلّل البنية الداخلية للنظام بحكم الأزمة الاقتصادية وويلات الحرب والتنازعات بين مراكز القوى، ٦- عدم وجود رغبة إقليمية وعربية ودولية في المشاركة في عملية إعادة الإعمار في ظل عدم وجود تغيير سياسي بدرجة ما.

٣) معارضة (سياسية وعسكرية) غير مؤهلة لتعديل ميزان القوى: لا تزال المعارضة العسكرية غير مؤهلة لتحقيق توازن في القوى مع النظام، وهذا ناجم عن أسباب عديدة، أولها: تقطيع النظام لأوصال سورية بما يجعل من الصعوبة حدوث تواصل حقيقي بين السوريين، الأمر الذي يجعلنا نقف بشكل دائم أمام اصطفاقات وتحالفات جديدة، وثانيها: الدعم الإقليمي سياسياً وعسكرياً ومالياً للنظام من روسيا وإيران وحزب الله والميليشيات العراقية، والعمل الاستخباري للنظام السوري وإيران في تشتيت القوى العسكرية المعارضة، وثالثها: وجود عدة مصادر للدعم العسكري والمالي لهذه القوى المعارضة من دول إقليمية، وهو ما يجعلها رهينة توافقات أو خلافات هذه الدول، ورابعها: طبيعة القوى العسكرية المعارضة وممارساتها وتوجهاتها الدينية، الأمر الذي جعلها تفقد الحاضنة الشعبية تدريجاً من جهة، وزيادة تردّد المجتمع الدولي في دعمها، وخامسها: عدم وجود قرار أميركي واضح وجاد بإسقاط النظام السوري، أو بدعم المعارضة العسكرية، انسجاماً مع المصلحة الأميركية الإسرائيلية في استمرار الوضع الراهن في سورية، وسادسها: عدم وجود مظلة سياسية واحدة معترف بها من جانب هذه القوى العسكرية بحيث تكون الأولوية للسياسة ولما تقرره، وليس للعسكر وإنجازاتهم وما بأيديهم من عناصر قوة.

جميع العناصر السابقة تجعل من المستحيل أن تحقق القوى العسكرية المقاتلة نصراً عسكرياً على النظام وداعميه أو توازناً في القوى لمصلحتها. وفي ظل الحالة الراهنة، واستمرار عناصرها المحددة لها، فإن حصيلة المعارك العسكرية ستكون من دون نتائج سياسية واضحة وكبيرة لجهة النظام أو المعارضة.



هيئة العمل المشترك



أما مفهوم توازن القوى فإنه يشمل، في رأينا، جميع الأحياز والمستويات في الحالة السورية الراهنة، ولا يقتصر فحسب على الجانب العسكري. إنه يشمل جميع عناصر القوة: الإعلام، الخطاب السياسي الوطني، التنظيم، الخبرة التفاوضية، الرصيد الشعبي، والمصالح الإقليمية والدولية التي تكاد تكون العامل الحاسم اليوم بعد أن أصبحت الحالة السورية واقعة تحت جميع أنواع التدخلات الخارجية.

٤) **عدم قدرة النظام السوري على الاستمرار على المدى المتوسط:** بالنسبة إلى النظام السوري، نرى أنه أصبح خارج التاريخ، ولذلك ستفظه قوانينه، بما يعني أن مسألة زواله هي مسألة وقت يطول أو يقصر، وقد تحدث في السياسة والواقع ظروف تؤخر زواله، لكن تعود قوانين التاريخ وتتحكم في السياسة والوقائع. هذا الرأي لا يعني أننا نغلب رغبتنا وآمالنا، بل لأن النظام في الواقع سقطت كل مقولاته الأيديولوجية، وذهبت إلى غير رجعة مقولة الحزب القائد للدولة والمجتمع، ومقولة "إلى الأبد"، وذهبت مع الثورة كل عناصر الخوف التي زرعها النظام في السوريين، وتكشفت النظام عن مجرد طغمة مستبدة وفاسدة، ولا يمكن لنظام سياسي أن يستمر إن كانت شرعيته مستمدة فحسب من عناصر القوة العسكرية والأمنية. لن يستطيع النظام الاستمرار، فقد خلق شروطاً هائلة داخل المجتمع، والسبيل الوحيد الذي يمكنه تحقيق السلم الأهلي والمصالحة الوطنية هو تطبيق برنامج العدالة الانتقالية، وغير ذلك فإن آلية الحقد والانتقام ستكون هي السائدة في المجتمع.

٥) **فوضى مستمرة وفاتورة عالية:** هناك ضريبة أكيدة سيدفعها الشعب السوري، ويمكن فهمها واقعياً وتاريخياً، خاصة بعد أن ظهر أن النظام غير مستعد أبداً لتغيير نهجه. إذ من الطبيعي أن تكون هناك فوضى، وأن يظهر إلى السطح العفن المتراكم طوال نصف قرن من الحكم الاستبدادي، وأن يحدث تطرف وتشدد ديني في توجهات بعض السوريين، وتصعد إلى السطح ظواهر طائفية عند البعض الآخر، وهذا كله يندرج في إطار فاتورة طويلة سيدفعها السوريون بحكم حالة العطالة المزمنة في ظل الاستبداد، على الرغم من أن المجتمع الدولي، وكذلك المعارضة السورية، كان بإمكانهما تخفيف هذه الفاتورة.



هيئة العمل المشترك



٦) **آمال حقيقية في ظل واقع بائس:** على الرغم من الحالة البائسة اليوم، إلا أنه يمكن القول إن سورية لن تعود إلى ما كانت عليه قبل آذار/ مارس ٢٠١١، ولعل أهم فضيلة للثورة أنها أعادت الروح إلى الشعب السوري الذي بدأ معها باسترجاع وعيه وإرادته وثقته بنفسه بعد زمن طويل على بقائه في ساحة الصمت والتهميش. فالسوريون اليوم يتحدثون في السياسة، وعلى الرغم من فوضى الحوار الحاصل إلا أنه يمكن له أن يثمر في المآل تطوراً سياسياً، وتلك مهمة النخب الفكرية والسياسية.

لقد حدث تغير كبير في رؤية السوريين إلى قضايا تعاملوا معها في السابق بشكل بديهي، إذ ظهرت هشاشة البناء الذي أنجزه النظام طوال نصف قرن، وأصبحت هناك حاجة كبيرة إلى إعادة تموضع سورية المستقبلية في العلاقات الإقليمية والدولية في حال ظلت موحدة وانكسرت دعوات وأفعال التقسيم التي يهمس بها البعض اليوم في الداخل والخارج، كما أعادت الثورة طرح القضايا الفكرية الإشكالية كافة، كالعروبة والإسلام، هوية الدولة، العلاقة بين الدين والدولة، إشكالية الداخل والخارج، العلاقة بين القوميات، قضايا الأقليات القومية والدينية، وإشكالية العلاقة بين العرب والغرب... إلخ، وهي الإشكاليات التي واجهت المنطقة برمتها ولم تجد بعد حلاً مقبولاً لها طوال مئة عام. نحن أمام ثورة لم تنتصر بعد، وأمام أزمة لا يلوح في الأفق حلٌّ لها، لكنهما معاً - أي الثورة والأزمة - قامتتا بنبش كل شيء، على مستوى الفكر والسياسة الداخلية والمجتمع والاقتصاد والعلاقات الإقليمية والدولية.

ثانياً: مهمات واستراتيجيات مركزية مستقبلية على جدول أعمال الحركة السياسية والمجتمع المدني

يقع على عاتق الحركة السياسية السورية ومنظمات المجتمع المدني إنجاز عدد من الاستراتيجيات المركزية للانتقال من الحرب إلى بناء الدولة والمجتمع في المستقبل، ومنها:



هيئة العمل المشترك



(١) توفير مساحة أخلاقية ملائمة للحوار والنقاش العام: لعل التفكير انطلاقاً من العوامل التي أدت إلى الحرب والآثار، التي نتجت منها، والتوافق على وصفها أولاً، وتأويلها وتقييمها ثانياً، هو المدخل الضروري، إن لم يكن الوحيد، لاكتشاف المصلحة الوطنية العامة، واجتراح أشكال ملائمة من العمل الجماعي، بل الأعمال الجماعية والاجتماعية، لتحقيقها. ما يعني أن المطلوب الأول، بعد وقف الحرب كلياً، هو توفير مساحة أخلاقية ملائمة للحوار والنقاش العام بين جميع القوى الاجتماعية والسياسية والتيارات الفكرية والأيدولوجية، لكي يتعارف الناس ويتوافقوا.

(٢) بناء رؤى مستقبلية واقعية وممكنة التطبيق: لا بدّ من بناء رؤى مستقبلية جديدة، تملك إمكان التحول إلى واقع، تنطلق من: ١- النظر إلى سورية في العالم والتاريخ، واعتبار سورية من الداخل هي حقل التفكير وميدان العمل؛ ٢- حالة الفوضى التي تعيشها سورية تحمل إمكانات انتظام ونظم مختلفة، ما يعني أهمية دراسة الآثار الكاشفة والآثار المنشئة للأزمة في جميع المجالات، استشفاف إمكانات الواقع السوري الراهن، وضع تصور معياري للمرغوب فيه من الممكنات يكون هادياً لأي خطوة مستقبلية، العمل على ترجيح الممكن الأقرب إلى المرغوب فيه. معنى ذلك الانطلاق من واقع مجتمع يتفكك/ مجتمع يتشكل، لتلمس أسباب التفكك وديناميات التشكل وآثار الأولى في الثانية (التغذية الراجعة أو إعادة الإنتاج) وانعكاسات الثانية على الأولى، في سياق سيرورة الحداثة والتقدم. فالبنى الاجتماعية لا تستجيب لمقتضيات الحداثة والتقدم بدرجات متساوية وفي وقت واحد. وفي ضوء، نفترض أن جذور الأزمة، التي تعيشها سورية اليوم، تمتد إلى اختلال العلاقة بين الفرد والمجتمع، وبين المجتمع والدولة، وضمور الأخيرة ضموراً كارثياً جعلها مطابقة لسلطة بطركية جديدة طاغية ومستبدة، معادية للمعرفة ومعادية للحرية. وذلك هو الأساس العميق لهدر الإنسان وتعميق اغترابه وهدر المواطنة والوطنية وهدر المؤسسات واختناقها وهدر الوطن.

(٣) إنتاج المجتمع وإنتاج الدولة: إن الجانب المقابل تاريخياً لعلميات التدمير والتفكيك هو انطلاق سيرورة تشكل ذات بعدين: تأسيسي وترميمي متجادلين؛ الأول يكمن في أشكال الانتظام والتنظيم الاجتماعي، التي انطلقت منذ عام ٢٠١١، والتي توحى باحتمال وجود فرصة تاريخية لتمكين



هيئة العمل المشترك



المجتمع من إنتاج نفسه في مناخ من الحرية، وتغيير قواعد السلطة وبنائها من تحت إلى فوق. ما يقتضي إيلاء انتظامات المجتمع المدني وتنظيماته الأهمية التي تستحق، ورصدها ونقدها، واستشفاف اتجاهات حركتها، والعمل على تحصينها اجتماعياً وقانونياً والتأثير فيها بمنطق الشبكات والحوار والنقاش العام. والثاني يتعلق بعمليات إعادة الإعمار، وإعادة النزاحات والنازحين واللاجئين واللاجئين إلى بيوتهم أو أماكن سكنهم باختيارهم، والشروع في إجراءات العدالة الانتقالية.

الانفجار الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي والسياسي، الذي انتهت إليه سورية، وما تبعه من انهيارات، يقتضي النظر إلى المجتمع المدني من زاويتي الحاجة إلى الجمهورية، والحاجة إلى تقييد السلطة والحيلولة دون تجاوزها على حريات الأفراد والجماعات وحقوقهم، في الوقت نفسه. فالعمل التطوعي، الذي هو لب النشاط المدني لا بد أن يندرج في سيرورة بناء الجمهورية، دولة الحق والقانون، بصفتها فضاء عامًا مشتركًا بين جميع المواطنين والمواطنات بالتساوي.

ويلات الحرب الجارية هي التي تدفع إلى التفكير في مستقبل سوريا، وفي أهمية المجتمع المدني والدولة السياسية، لأن الجماعات والمجتمعات تعيد تنظيم حياتها، بعد الحرب، ولا تستطيع أن تفعل ذلك، على نحو يؤدي إلى السلم الاجتماعي الدائم ما لم تكتشف المصلحة المشتركة، وتتفق على معايير مقبولة من الجميع للعمل على تحقيقها.

٤) **بناء الثقافة الوطنية على مبدأ الاختلاف والحرية:** يطرح تعدد الحقائق الواقعية في ذاتها وتعدد تأويلاتها مسألة التعدد ومعنى الوحدة، بدءًا من التعدد الثقافي وديناميات تشكل ثقافة وطنية ذات بعد إنساني عام أو كوني، وهذه شرط لازم، في اعتقادنا، لتشكل فضاء عام اجتماعي سياسي مشترك بين جميع المواطنين والمواطنات وبين جميع الفئات الاجتماعية. الاختلاف هو الحقيقة الواقعية الأبرز في العالمين الفيزيقي والأخلاقي (المجتمع والدولة). فلا بدّ من بناء رؤيتنا للبدائل الممكنة والمرغوب فيها على مبدأ الاختلاف، أي على مبدأ الحرية، وتساوي الأفراد والجماعات في القيمة الروحية والكرامة الإنسانية والكرامة الوطنية والحقوق المشار إليها.



هيئة العمل المشترك



٥) مواجهة الخطاب الطائفي واستغلال الدين: بحكم جعل الدين أداةً للمستبددين والمتسلطين، وتفرع الدين الواحد فروعاً ومذاهب مختلفة ومتعارضة، نشأت أساساً من توظيف المقدس وتأويله، لتحقيق مآرب شخصية ومصالح خاصة، فإنه لم يعد أي من هذه المذاهب مجالاً روحياً عاماً (نشوء الملل والنحل والمذاهب في التاريخ الإسلامي خير مثال على ذلك، وكذلك شأن المسيحية). ولكن المذاهب الدينية ليست مجرد ظاهرة ثقافية، بل هي ظاهرة اجتماعية - اقتصادية وسياسية اتخذت من الدين شكلاً لها. آية ذلك أنه ما من مذهب نشأ أو يمكن أن ينشأ من دون عصبية، وما من عصبية نشأت أو يمكن أن تنتشأ، من دون تبرير ثقافي، بل أيديولوجي (الأحزاب العقائدية الدينية وغير الدينية مثل ساطع على ذلك).

خصوصية المذاهب الدينية وغير الدينية، واقتران كل منها بعصبية ما، وسعي العصبية إلى الاستحواذ على السلطة والثروة والمكانة، أو على نصيب وافر منها، أو الدفاع عن مكاسب متحققة بالفعل، هذه مجتمعة هي أركان التعصب، وأساس النزاعات والحروب، الكامنة منها والمتفجرة، وهي التي تحول دون تشكل مجتمعات مدنية، على الرغم من التقدم الحضاري.

القسم الخامس

سورية التي نريد

أولاً: مرتكزات ومنطلقات

١) الدولة الوطنية أو الحيادية: الصفة الأساس في الدولة المنشودة هي «العمومية»، والمفهوم المعادل لها «الوطنية»، وهذه الأخيرة ليست صفةً أخلاقيةً أو حكمَ قيمة، وإنما هي ماهية الدولة الحديثة وأساسها، ويجري التعبير عنها من خلال سيادة القانون، من حيث هو عامٌ ومشترك، سواء من حيث إنتاجه (سيادة الشعب هي المنتجة للقانون) أو تطبيقه (المساواة في تطبيق



هيئة العمل المشترك



القانون، أي المساواة في الحقوق والواجبات بين الأفراد). والتجسيد الإجرائي لهذه الدولة العمومية أو الوطنية يتمثل في أن تكون أجهزة الدولة المختلفة حيادية تجاه الأفراد والجماعات والتنظيمات، ولا يختلف أدائها أو سماتها إلا بقدر طفيف عندما تتبدل السلطة الحاكمة من خلال الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة. معنى «العموميّة» هنا هو أنّ الدولة الوطنيّة المنشودة ليست دولة فرد أو طغمة أو طائفة أو حزب، بل دولة جميع المواطنين.

(٢) **هوية الدولة المنشودة:** تتشكل الهوية في سياق تراكمي ومتجدّد. لذا، فإنه من غير الممكن تحديد طبيعة هذه الهوية اليوم إلا على ما هو عام ومشترك، خاصة أن نظام الحكم في سورية قد أغلق باب الحوار السياسي والمجتمعي لمدة نصف قرن، وهو الحوار الضروري في أي مجتمع لإعادة النظر في هوية الدولة وتجديدها. لذلك، يبقى ما هو عام ومشترك اليوم هو الثلاثية المتكاملة الأركان، والمتمثلة بالعناصر التالية: الدولة السورية، الشعب السوري، المواطن السوري. من المهم النظر إلى سورية بوصفها دولة وطنية ممكنة، وعضواً في المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية، وإن بعض المشكلات الأساسية التي تواجهها، وسوف تواجهها، ذات طابع عالمي ناتج من طبيعة النظام الرأسمالي العالمي والعولمة المبتورة وآليات الجذب والنبذ أو الاحتواء والتهميش التي ينتجها النظام العالمي، علاوة على التدخل المباشر، كالتدخل الروسي والأمريكي والإيراني والتركي والعربي، والإسرائيلي المباشر وغير المباشر.

(٣) **سمو الرابطة الإنسانية والرابطة الوطنية على غيرهما من الروابط:** سمو الرابطة الإنسانية على غيرها من الروابط العرقية والإثنية والقومية، ومن ثمّ سمو الروابط الاجتماعية (الوطنية) على غيرها من الروابط الأولية التي تتسج الجماعات ما قبل المدنية وما قبل الوطنية.

(٤) **الإنساني يؤسس الوطني،** ويفتح إمكانات نموه وارتقائه، لا العكس. فالإنسان السوري هو أساس الرؤية ومبدؤها، كرامته الإنسانية والوطنية وحرية واستقلاله وحقوقه وتمكنه هي غايتها، والنظر إليه بمعايير الأمان والصحة والتعليم والسكن والعمل والإنتاج والاستهلاك والادخار والإعالة والمساواة والحرية والعدالة... إلخ، هو ما يوجه الرؤية، ويمنحها طابعها الوطني، العمومي.



هيئة العمل المشترك



٥) أولوية القانون الدولي ومنظومة حقوق الإنسان على القوانين الوطنية، إذ يفترض أن تكون المعايير المعتمدة في البدائل المستقبالية معايير إنسانية عامة، تخرجنا من دائرة السجال حول الخصوصية وما ينجر عنها من نزعات محافظة سلفية وأصولية.

٦) العلمانية، منظورًا إليها بمنظار المواطنة المتساوية، شرط لازم لتشكيل فضاء وطني عام، وهوية وطنية، ذات نسغ إنساني.

٧) الحرية قوام إنسانية الفرد الإنساني، من دونها يتحول الفرد إلى مجرد كائن بيولوجي، عاقل، ولكنه غير أخلاقي، والحرية تقتضي المسؤولية، وهذه، أي المسؤولية، تجعل الحرية نسبية دومًا.

٨) الاختلاف من أبرز صور الحرية ومن أهم تجلياتها، وهو ما يستوجب المساواة في الكرامة الإنسانية والجدارة واستحقاق الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، للأفراد والجماعات، ويعين مضمونها ونسبيتها، في كل مجال من مجالات الحياة. وإن المساواة بين النساء والرجال لا تستقيم إلا بالتساوي في الإنسانية والتساوي في المواطنة، لأن الإنسانية والمواطنة صفتان لا تقبلان التفاوت والتفاضل.

٩) العدالة تركيب فريد من المساواة والحرية، فلا مساواة بلا عدالة سوى المساواة الصفرية، ولا حرية بلا عدالة سوى للأقوياء والمتسلطين، ممن يمارسون حرية مطلقة (الاستبداد وحده يساوي بين الرعايا مساواة مطلقة، على أنهم لا شيء).

١٠) الاحتكام إلى القانون الوضعي لا يلغي حق الأفراد في الاحتكام إلى الأعراف والتقاليد والمرجعيات الثقافية والأخلاقية، في حياتهم الشخصية، لأن المجتمع المدني فضاء من الحرية. وهذا وجه من وجوه الاختلاف بين المجتمع المدني الذي يمارس فيه الأفراد والجماعات عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم، وبين الدولة بصفقتها "مملكة القوانين".

ثانيًا: المبادئ الضامنة للدولة المنشودة

١. نمط الدولة: جمهورية؛



هيئة العمل المشترك



٢. **دولة مستقلة وسيدة:** استقلال الدولة التام وسيادتها على إقليمها، واستقلال المشروع الوطني الديمقراطي عن سائر التجاذبات الإقليمية والدولية، وللشعب السوري وحده الحق في اختيار نظامه الاجتماعي الاقتصادي ونظام الحكم؛
٣. **حيادية الدولة:** حيادية الدولة إزاء جميع المكونات والانتماءات والأيدولوجيات والأديان، دولة حقوق لا دولة أيديولوجيا من أي نوع، مصادر التشريع مدنية الأساس، وتتخذ في الحسبان المصادر الأخرى؛
٤. **البرلمان والمؤسسة الرئاسية:** دولة برلمانية، أو برلمانية-رئاسية، تتحدّد فيها بدقة وظائف المؤسسة الرئاسية ومسئولياتها ومددها والعلاقة بينها وبين ممثلي الشعب؛
٥. **الحريات أساس المواطنة:** اعتبار ضمان حريات الأفراد والجماعات الدينية والثقافية والاقتصادية والسياسية وسواها مما لا يهدد وحدة المجتمع والدولة، ضمانها في القوانين والتشريعات وضمن ممارستها أساس المواطنة في الدولة؛
٦. **الحقوق:** اعتماد حقوق الإنسان مبدأ ومرشداً ومعياراً، والتزام الشريعة الدولية لحقوق الإنسان والمواثيق والعهود الدولية التي تضمن حقوق الأفراد والجماعات، واعتبار حقوق الجماعات، وفي مقدمها حق تقرير المصير، مؤسّسة على حقوق الأفراد، ولها أهميتها الخاصة في الوضع السوري. فحق تقرير المصير تقرره الجماعة/الجماعات المعنية بنفسها، وهو حق غير قابل للنيابة أو الإنابة.
٧. **دولة قانون:** دولة يحكمها دستور لا ينصّ على أي نوع من التمييز على مستوى الأفراد أو الجماعات في ممارسة الحقوق والواجبات وأداء الوظائف وشغل المناصب وسوى ذلك من أدنى السويات إلى أعلاها، بما فيها منصب رئيس الجمهورية؛
٨. **حقوق المرأة:** مساواة المرأة مساواة كاملة مع الرجل في الحقوق والواجبات؛



هيئة العمل المشترك



٩. الاعتراف بالتنوع الثقافي والعرقي والديني: دولة تقوم في التشريع والممارسة على احترام التنوع والاختلاف وتعزيزه بوصفه مصدر غنى وطني، وتضمن بالتالي الحقوق الثقافية والاجتماعية للجميع، ضمن برامج وطنية عامة تعزز مفهوم المواطنة الجامع ووحدة المجتمع، وتركز على المشترك الثقافي كما على جماليات الاختلاف وكونها منبعاً للإبداع والتجديد؛

١٠. التعددية السياسية: التعددية السياسية والتنافس السلمي المقيد بالقانون.

١١. المشاركة: دولة تقوم بنيتها الوظيفية على تفعيل مشاركة جميع المواطنين في بنائها بوصفها بيتاً مشتركاً لهم وحاضنة لتفاعلهم ولحياتهم المشتركة وأفقاً لتحقيق ذواتهم ولاستمرارهم بيولوجياً وثقافياً، ومن ثم فهي تقوم على تعزيز مبدأ الثقة المتبادلة؛ المشاركة في الحياة العامة وفق مبادئ المساواة والحرية والعدالة رافعة أساسية للمواطنة والمضمون الاجتماعي للوطنية؛

١٢. الثقة: تأكيد أن مؤسسات الدولة هي مؤسسات الشعب وهي ملك له وتقوم على خدمته، فلا يخشاها أو ينفّر منها أو يعاديها أو يقطع معها؛

١٣. تكافؤ الفرص: دولة ذات بنية قانونية ووظيفية تتيح فرصاً متساوية أمام الجميع، وتقوم المفاضلة لشغل الوظائف فيها على مبدأ الكفاءات لا مبدأ الولاءات، بما يضمن تعزيز الروافع الاجتماعية والوظيفية على أساس تنافسي نزيه يقود إلى الاستثمار في القوى البشرية والمادية، والمستند إلى العلم والتعليم وبناء العقول وتهئية الكوادر البشرية، وبالتالي توطين العقول والتقانة والتهيئة لتنمية اقتصادية وبشرية وثقافية عموماً؛

١٤. العدالة: دولة تتبنى على فكرة العدالة، أساسها سيادة القانون، وتقوم على بناء قانوني يضمن تحديد المهمات والوظائف والمسؤوليات، وعلى محاسبة المقصرين والمرتكبين، ولا يستثنى أحداً من المحاسبة بصرف النظر عن موقعه الوظيفي أو طبيعة المؤسسة التي يعمل فيها؛

١٥. العلاقة بين السلطات: دولة تقوم على مبدأ فصل السلطات؛



هيئة العمل المشترك



١٦. مبدأ اللامركزية: اعتماد مبدأ اللامركزية سبيلاً إلى تفكيك سائر المركزية.
١٧. استقلال القضاء: ضمان استقلال القضاء، والتأكيد على وجود هيئة قضائية مستقلة عليا تحاسب على التجاوزات في تحقيق العدالة ومحكمة دستورية مستقلة؛
١٨. القطع مع الفساد: دولة تقطع مع الفساد، وتخصص هيئة خبراء قوانينها ومراسيمها وتشريعاتها كافة قبل عرضها على مجلس الشعب أو سواه لإقرارها من زاوية ثغرات القانون والفساد فيها؛
١٩. التمثيل الشعبي: دولة يُصدِرُ التشريعات فيها ممثلون عن فئات الشعب وشرائحه وتكويناته منتخبون ديمقراطياً، وعلى أساس سياسي وفق نظام انتخابي نزيه وعلمي وشفاف، يخدم فكرة التمثيل الحقيقي من دون إكراه، ويحرص في الوقت نفسه على أن تخدم الممارسة الديمقراطية الدمج بين مكونات المجتمع وتعزيز فكرة الدولة الجامعة؛
٢٠. الشفافية والعناية والمحاسبة: بما يجعل الجميع مسؤولاً أمام أدائه وعرضه للمساءلة القانونية والشعبية؛
٢١. حرية الصحافة: اعتبار الصحافة الحرة ركناً أساسياً من أركان الدولة القوية، ركناً ضامناً لممارسة الحريات ولمساءلة من يخل بمبادئ الدولة؛
٢٢. العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة: تقوم الدولة السورية المنشودة على مبدأ العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة الوطنية، وإقامة المشاريع الوطنية على أساس من ذلك، ومحاسبة كل من يستأثر بعوائدها لعائلته أو جماعته أو شخصه؛
٢٣. التجربة التاريخية: دولة تقوم على فهم تجربة الشعب السوري التاريخية وتطوره المشترك وتضحياته ومعاناته المشتركة، وتقوم على إحقاق الحقوق على أساس من أن الشعب السوري كل واحد لا يتجزأ؛



هيئة العمل المشترك



٢٤. الجيش: دولة يتحدّد فيها دور الجيش بالدفاع عن الشعب والأرض وكيان الدولة؛
٢٥. الأمن: دولة تُدمج فيها الأجهزة الأمنية في مؤسسة واحدة محدّدة المرجعيات والمسؤوليات بدقة وخاضعة للمساءلة القانونية على المستويين الشخصي والاعتباري، ويخضع عملها للمراقبة الشعبية، وتتنصر وظائفها بما يضمن حرية المواطن ومنعته وقوته والتي هي الأساس لحرية الوطن ومنعته وقوته واستقلاله؛
٢٦. الأرض: دولة تقوم على كامل أراضيها ولا تتخلى عن أي جزء محتل منها، وتستخدم الوسائل المتاحة والمشروعة كافة لتحرير أراضيها على اعتبار أن الحقوق الوطنية لا تسقط بالتقادم (استعادة الجولان)؛
٢٧. العلاقات العربية: بوصف الدولة السورية جزءاً من محيطها العربي وحاضنتها العربية، ويتحدّد أفقها الاقتصادي والسياسي ضمنها بخصوصيات هذه الحاضنة، فمن الطبيعي أن تقوم علاقاتها مع محيطها العربي على أساس تكاملي يحقق المصالح الأخوية المشتركة؛
٢٨. العلاقات الدولية: دولة تقوم علاقاتها الدولية على مبدأ تحقيق مصالح شعبها بالدرجة الأولى، وتُنشأ هذه العلاقات على أساس من المصالح المشتركة، وعلى مبدأ الندية والاحترام المتبادل، وعلى احترام المواثيق والعهود الدولية، وتلتزم حكومتها بما ورثته من اتفاقات وعهود لا تخل بسيادتها ولا تضر بمصالح شعبها، وتعتمد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.

النهاية

هيئة العمل المشترك لحزب الجمهورية واللقاء الوطني الديمقراطي